التَّغْيِيرُ الَّذِي نُرِيدُ

جَذْرِيٌّ، شَامِلٌ، وَمَنْهَجِيٌّ



راكان آل عايض

٢٠٢٥م

نُسْخَةٌ مُنَقَّحَةٌ

التَّغْيِيرُ الَّذِي نُرِيدُ

جَذْرِيٌّ، شَامِلٌ، وَمَنْهَجِيٌّ

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّنا نؤمن بأنَّ التغييرَ قريب، إذا ما تحقَّق في أنفُسِنا أوَّلًا. وأنَّ زوالَ الكيانِ السُّعوديِّ الغاصبِ أمرٌ لا مفرَّ منه. وشُروطُ السُّقوطِ تكادُ تكتمل، والوقتُ قارَبَ على النَّفاد، وإرهاصاتُ التغييرِ تَلوحُ في الأُفُق، والعالَمُ يَموجُ، وتوازُناتُ القوى تتغيَّر، ومسؤوليَّتُنا تَكبُرُ يومًا بعد يوم؛ إمّا أن نُغيِّر أنفسَنا فنَنهَض، ونُميلَ ميزانَ القوى لصالِحِنا، وإلّا فالهلاكُ يَنتظِرُنا، ولا عزاءَ لنا. والبقاءُ تحتَ وَطأةِ الاستبدادِ هلاكٌ هو الآخَر.

راكان آل عايض

لطالما كَثُر الحديثُ واللَّغطُ والتخبُّطُ حول مسألةِ الحُكمِ في تاريخِ المسلمين، سواء لدى السُّنَّة أو الشيعة، فقال أهلُ السُّنَّة: إنَّ الحُكمَ أو الخلافةَ أمرٌ سياسيٌّ وليس دينيًّا، أو هو من الفروعِ وليس من الأصول.

ومعنى ذلك: أنهم لا فرقَ لديهم - أو لا يَجرح تدَيُّنَهم - إن كان الحاكمُ رئيسًا مُنتخَبًا، أو ملكًا وارثًا للملك، مُغتصبًا للحكم؛ بمعنى أنهم لا يعتبرون مَن يغتصبُ السُّلطةَ في بلدٍ ما خارجًا عن أصلٍ من أصول الإيمان، بما جاء في كتاب الله، أو بأصلٍ من أصول الاعتقاد.

ومن ذلك أنهم يَقبلون بإمارةِ المتغلب، ويُشرعنونها، ويحرِّفونَ الدينَ والكلمَ لأجل ذلك. فمنهم - مثلًا - مَن يقول، وأتباعُه يسمُّونه (علّامة هذا العصر): "إنَّ الوارثَ للحكم، المُغتصبَ للسلطة، إذا رعى مصالحَ العباد، وأقام حدودَ الله وشرعَه، فذلك أقلُّ ضررًا من غيره".

والسؤالُ للأخ العلّامة: أليس من شرعِ الله أصلًا أن لا يُورَّث الحُكم، وألا تُغتصب السلطة؟! فإذا كان الأمر كذلك - وهو كذلك -؛ فكيف يمكن للغاصب، الوارثِ للحكم، أن يُقيم شرعَ الله، وحُكمُه قد قام على أنقاضه؟! كيف يُعير شرعَ الله اهتمامًا، ووجودُه قد كان على جثَّة الشرع وأحكامه؟! ماذا بقي من الشرع ليُقيمه؟!

وأمّا الشيعة، فيَعتبرون الإمامةَ من الأصول، وهي مما نَصّ عليه النبيّ ﷺ (حاشاه)، وجعلوها محصورةً في عليٍّ ومن في ذريته، وجعلوا لأئمتهم عصمةً وقداسة، حتى صاروا آلهةً تُعبد من دون الله؛ فكان ضلالُهم أخطرَ من ضلالِ أهلِ السُّنَّة. وهم أيضًا شرّعوا للحكم الوراثي، باعتبار أن الإمام لا بدّ أن يكون من نسلِ عليٍّ وفاطمة.

ثم لديهم تقسيماتُهم حول الغيبة الصغرى والكبرى، التي جاء على إثرها فِكرةُ ولاية الفقيه في إيران (حُكم الكهنوت)، وهو تفويضٌ مؤقتٌ للقيادة الدينية والسياسية، لحين خروج المهدي المنتظر، وذلك بأن يسُدَّ فراغَ غيبةِ الإمام المهدي، الذي سيعود في آخر الزمان، ليملأ الأرضَ قِسطًا وعدلًا، كما مُلئت ظلمًا وجورًا... إلى آخر ذلك من الخُرافات، ومحاولات تحريفِ هذا الدين، الذي لم تُتقن هذه الأمّة شيئًا مثلما أتقنته؛ شيعةً وسُنّة.

ماذا أُريد أن أقول؟

بـبساطـة: إنّ مَـن يُـسمَّون "أهـلَ السُّنَّة" عـلى ضـلالٍ، ومِثلُهم الشيعة كذلك؛ فكِلا الطرفَين بعيدٌ عن كتابِ الله تبارك وتعالى، الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: 42]. فماذا قالَ كتابُ الله؟

لقد أعطانا تبارك وتعالى المبادئَ الأساسية، التي إذا ما توفَّرت في كيانٍ ما، كان أقربَ للعدلِ والقِسط، الذي هو هدفُ الرسالةِ الإلهية: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: 25].

وكـان عـلى رأس تـلك الـمبادئ.. مـبدأ الـشورى، وهـو التمظهُـر السياسيُّ للعدل، أو القسط، الذي إنْ تمَّ الالتزامُ به، انتفى واستحال حكمُ التوريثِ الذي شرعنه السُّنيون والشـيعة، ولا يـعود هـناك مـجالٌ لاغـتصاب السـلطة أو احـتكارهـا، إنْ كـان الأمـرُ شـورى بـين المسـلمين. (وكـلمةُ "المسلمين" هنا، شاملةٌ لكل مَن وُجِد في ذلك الكيان السياسي، مسالـمًا، وراضيًا بـمبادئِ حكمِ الإسلام، التي

من أهمِّها العدل، وتمظهُره السياسي، الذي لا يتحقَّق إلا بالشورى القرآنية).

وبذلك، كان هذا المبدأ أصلًا من أصول الإيمان لدى الأمة المسلمة، ووصفًا لا ينفكُّ عنها، مرتبطًا بها، إلى درجة أن غيابَه عنها يُفقدها وصفَ الإيمان، وذلك كما جاء في قوله تعالى في وصف المؤمنين: {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ} [الشورى: 38]. وهذا أبلغُ وألزمُ وأشدُّ تأكيدًا من لو جاءت الآية بصيغة الأمر، على أن الأمر قد ورد كذلك في قوله" :وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ." وإذا كان النبيُّ مأمورًا بالشورى، ومحتاجًا لها، فكلُّ مَن سواه أولى بالالتزامِ بها، وأشدُّ احتياجًا لها.

وهذا الأسلوب البديع، المعجز في الصياغة القرآنية، يُشبه قوله تعالى: {الم (1) ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (2) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (3) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (4) أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (5)} [البقرة: 1-5]. فالمتَّقون موصوفون بصفاتٍ لازمة، لا يُمكن انفكاكها عنهم، ولا هم

عنها، فمَن لم يتصف بهذه الصِّفات، كان - بنصِّ الآية - من غيرِ المُتَّقين.

وكذلك جاء نفسُ أسلوبِ "الوصفِ اللازمِ" في قولِه تعالى: {فَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (36) وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ (37) وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (38)} [الشورى: 36-38]. فالوصفُ هنا لازمٌ، لا ينفكُّ عن الإيمان. بمعنى أن المؤمنين المتوكّلين على ربّهم، هم بالضرورة ولزامًا من الذين استجابوا لربّهم، وأقاموا الصلاة (إقامةُ الصلاة أشمل من أداء شعيرة الصلاة)، وأمرُهم (مطلق الأمر) شورى بينهم (كلّهم، نساءً ورجالًا)، وينفقون ممّا رزقهم الله تعالى... إلى آخر الصفات... إذن، الشورى ملزمة، وليست مجرَّد "معلمة"، كما قال علماءُ السلاطين، ولا "توجيهًا" قد لا يحمل الإلزام، أو مجرَّد مدحٍ لجماعة المؤمنين، بل هي وصفٌ لازمٌ لهم. ولا يعودُ لتسميتِهم بالمؤمنين داعٍ ولا معنى إن هم كَفروا بالشورى أو حرَّفوها وفرَّغوها من مضمونها.

وعندما نقول: هي أصلٌ من أصول الإيمان، ووصفٌ لازمٌ للمؤمنين، فهذا باعتبارِ الشورى مبدأً عامًّا، يستوعبُ في داخله مختلفَ الاجتهاداتِ والآليّاتِ للحُكم عبرَ مختلفِ العصور، حتى قيامِ الساعة، على ألّا يكون الاجتهادُ معارضًا للإطارِ نفسه، الذي هو الشورى. كمَن يُنادي - على سبيل المثال - بـ"الملكيّةِ الدستوريّة"، باعتبارِها تُحقّق جزءًا من التشاورِ في الأمر، وهم يقصدون الشورى (والتشاورُ غيرُ الشورى).

نقول: هذا باطل، ولا يمكن بحالٍ أن تجتمع الشورى والتوريث في آنٍ واحدٍ معًا، فالشورى والتوريث ضدّان، محالٌ أن يجتمعا. وإذا كان - كما يقولون - الملكُ في الملكياتِ الدستوريّةِ "يَملكُ ولا يَحكم"، فنقول لهم: لماذا إذًا يُبقى فوق رؤوسِ الناس، هو وعائلتُه ونسلُه؟! ولَه تُخصّص المخصّصاتُ، وتُجمَع الامتيازاتُ، والمزايا الاقتصاديّة، التي لا ينالُها أكثرُ أفرادِ المجتمعِ تميّزًا وذكاءً وجهدًا وسعيًا وحظًّا؟ أليس هذا هو الفساد بعينه؟ والله لا يحب الفساد.. ومَن يجرؤ على مساءلتِه أو محاسبتِه، هو ومَن تبعه من نسلِه؟! وكلُّ الملوكِ فوق المساءلة، وهذا تعدٍّ على ما اختصَّ اللهُ به نفسَه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: 23].

هـذا وهـمٌ كـبيرٌ، أن يـقول قـائـلٌ بـإمـكانـيّةِ أن تـجتمعَ الـشورى والـتوريـث فـي مـكانٍ أو زمـانٍ مـا. والإسـلامُ جـاء ليجعلَ الناس سواسية. فأين ذلك؟! وفي المجتمعِ طبقةٌ فوقَ كلِّ الناس، تُسمّى "العائلة المالكة"؟! ثم تُخفّف وطأةَ فُحشِ هذه الكلمة، فيقولون" :تَملِكُ ولا تحكم!!" كيف ذلك؟! هل يصحُّ عقلًا ومنطقًا أن تمتلكَ ما لا تتحكَّم فيه؟! أو تتحكَّمَ بما لا تملكه؟! كيف إذًا "تملكُ ولا تَحكم"؟! ألا يَحكمُ مَن يَملك؟! ألا يَحكم مَن هو طبقةٌ مميّزةٌ فوقَ الناس، له كلُّ الامتيازات؟! والنفوذُ، والمليارات، والصحف، والقنوات؟! فأين العدل؟! وأين المساواة؟!

يا عباد الله: لا يُخدعنّكم الذين يُروّجون للملكيّاتِ وشَتّى الوراثيّات، بقولِهم" :للشعب بعضُ صوتٍ، وذلك أحسنُ من وضعٍ لا صوتَ لهم فيه."

ونحن نقول لهم: إذن، قولوا "نحن عبيدٌ، ولكن يُتفضَّل علينا ببعض الفُتات"، ولا تقولوا "تلك شُورى!"

لا تُنجِّسوا اللفظَ المجيد، بإلصاقِه بوراثياتِ العبيد، الكافرين بشورى القرآن، وشرعِه القويم.

نقتبس مما جاء في كتابنا (مفهوم المُلْك في القرآن): "لا يفتأ محرّفو الدين من كهنة السلاطين عبّاد الشياطين يحرّفون كلام الله، ويزيغون أفهام المسلمين تلبيسًا وتضليلًا وقلبًا لدلالات النصوص الواضحة، كل ذلك في سبيل رضا حكام الجور والتغلب والتوريث وأعوانهم معهم، وفي سبيل استمرارهم يتحكمون في مصائر الناس وحقوقهم وحرياتهم.

فمن ذلك قولهم: إن طاعة ولي الأمر جزء من طاعة الله ورسوله، أي إنه من يطع ولي الأمر فقد أطاع الله! ثم يستشهدون بقوله عز من قائل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} (النساء: 59)، ظنّا منهم أن خداعهم ذا سينطلي على الناس كلهم.

ومن يقرأ الآية بقلب سليم وحد أدنى من فهم العربية لن يجد أدنى صعوبة في ملاحظة أنه لم يرد أصلًا فعل

(أطيعوا) خاصا بأولي الأمر في الآية ولا في أي آية من آي الذكر الحكيم، وإنما عُطفت على طاعة الرسول، ما يدل دلالة واضحة على أن أولي الأمر لا يطاعون لذواتهم ولا في كل ما يصدر عنهم، وإنما ما داموا طائعين هم أنفسهم لله ورسوله، غير متجاوزين حدود ما شرعه المولى تعالى في كتابه. والآية نصت على (أولي الأمر) لا (ولي الأمر)، ما يعطي دلالة واضحة لا لبس فيها على أنهم جمع من الناس، كل الناس، لا فرد أو فئة أو حزب أو أسرة أو سلالة معينة دون غيرها.

ثم هم (أي: أولو الأمر) يجب أن يكونوا «منّا» لا «علينا»، وهم منّا عندما نكون قد اخترناهم، وهم علينا إذا لم نخترهم وفُرضوا علينا بالقهر والتغلب والتوريث. وسبيل ذلك في عصرنا (أي السبيل نحو أن يكون أولو الأمر منّا) هو بآليات الديمقراطية الحديثة، عبر صناديق الاقتراع والتصويت الحر والمنافسة العادلة والفرز النزيه للأصوات، وبمراقبة الناخبين أنفسهم.

ثم نصّت الآية بعد ذلك على احتمال وقوع نزاع بين أولي الأمر المنتخبين المفوَّضين وبقية المسلمين الناخبين المفوِّضين: {فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ

تَـأْوِيـلًا}؛ فـدلّ عـلى عـدم مـعصوميتهم أو قـداسـتهم، وأن احتمال ورود النزاع وإمكانيته لا يُفهم ولا يُتخيَّل إلا بتصوّر بيئة حرّة تتدافع فيها جميع القوى والتيارات والأحزاب السياسية بسلمية وحرية وبسقف عالٍ لا يحدّه سوى حدود الشرع.

فإذا وقع النزاع، فالرد حينئذ يكون إلى الله تعالى ورسوله، والرد إلى الله أي إلى كتابه، ولا يتم ذلك إلا عبر رسوله الأمين حامل الرسالة ومبلّغها بالتمام دون زيادة أو نقصان، لذلك أضاف (ورسوله) لا على أساس استقلاله بالتشريع، بل باعتباره المتلقي والمبلّغ والمطبّق والمعلّم الأول للتشريع الإلهي. فإن كان النزاع على أمر ورد به نص قرآني فيقدّم النص وينهى النزاع على الفور، لقوله تعالى: {.. إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ..} (يوسف: 40)، وقوله: {وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ..} (المائدة: 49)، وقوله: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} (النساء: 65). وإذا كان تحكيم النبي ﷺ في حياته واجبًا بنص الوحي، فالسؤال الجوهري الذي يغيب عن الأذهان هو: بماذا كان يحكم ﷺ؟ أليس بكتاب الله؟ فإن كان

كذلك، وهو كذلك، فتحكيمه بعد وفاته لا يكون إلا بالرجوع إلى ما كان يحكم به هو، أي إلى كتاب الله . هكذا نطيعه، وهذا هو هديه ﷺ الذي لم يكن إلا استنباطًا من القرآن وامتثالًا له؛ إذ لم يكن ﷺ يحكم إلا بما أنزل الله عليه، ولا يتحاكم إلى غيره، ولا يخالف شيئًا مطلقًا من هدي القرآن العظيم: {وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ..} (المائدة: 48). وهذا السياق يوضح المعنى الذي قلناه، يقول تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا * وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا * فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا

شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} (النساء: 60-65).

ويقول تعالى في سورة الأحزاب: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا} (الأحزاب: 36)، «ولكلمة الرسول معنيين، الأول الرسالة، والثاني حامل الرسالة (المفردات مادة رسل)، ووظيفة الرسول هي تبليغ الرسالة بدون زيادة أو نقصان. ولأن الناس لا يمكنهم سماع كلام الله مباشرة منه سبحانه، كان لا بد من بعث الرسل لتبليغهم رسالته، لذلك لا يمكن أن يكون كلام الرسول مصدرا ثانيا للتشريع؛ لأنه مبلغ عن الله تعالى رسالته وليس شريكا له فيها. لذا فإن ورود مصطلح (رسول الله) في القرآن يسلط الضوء على آيات القرآن، وأول المخاطبين لامتثال تلك الآيات هو محمد صلى الله عليه وسلم» [أ. د. عبد العزيز بايندر].

فتحكيمه صلى الله عليه وسلم إذن يتحقق بتحكيم كتاب الله، أي عندما يكون المرجع التشريعي الأعلى هو كتاب الله (حاوي رسالته)، وألا يتعدى أو يمس أحد من أولي الأمر المنتخبين في كل التشريعات والقوانين الصادرة عنهم في مجالس الشورى حدًّا من حدود الله، أو يحل أو

يقنن محرما من المحرمات في كتاب الله. فالحرام هو ما حرمه كتاب الله، وهو عين ما حرمه الرسول، إذ ليس له صلاحية التحريم أو التحليل لا زيادة ولا إنقاصا، وإنما هو مبلغ ومتبع ومعلم ومطبق ومجتهد لزمانه وظروفه الموضوعية، لا أكثر ولا أقل.

والقاعدة الأصولية في الحلال والحرام هي: «الأصل في الأشياء (وتشمل الأفعال) الإباحة إلا ما ورد النص القرآني بتحريمه نصا أو استنباطا من النص بشكل قطعي. وهذا التفصيل لا بد منه حتى لا يأتي أحدهم ويدعي -على سبيل المثال لا الحصر- أن نكاح الجدة من طرف أبوي الزوجة مباح، أو مباح الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، أو إباحة نكاح الأحفاد، لانتفاء وجود نص صريح لفظا بذكر هؤلاء. ونص تحريم النكاح هذا: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا} (النساء: 23). وتم تحريم المذكورين

بناء على فهم أبعاد النص ودلالات الكلمات منطقيا ولسانيا وما يلزمها. فتحريم الجدات تم من فهم تحريم نكاح الأمهات لأن الجدات هن أمهات عليا. وتم تحريم الحفدة من فهم تحريم نكاح البنات لأن الحفدة هم أبناء نزولا، وابن الابن ابن، وهكذا. وتم تحريم جمع المرأة وعمتها أو خالتها في نكاح واحد فهما من تحريم جمع الأختين في نكاح واحد لأن علة التحريم هي الرحم المشترك، وهذا رأي التراث. أما رأيي وفهمي فالقياس والاستنباط خطأ، لأن العمة والخالة من الأصول ولا يصح قياسها على الفروع (الأختين)، والصواب أن تلحق العمة والخالة بأم الزوجة (الحماة) ويأخذن حكم تحريم النكاح الأبدي مثل تحريم أم الزوجة» [سامر الإسلامبولي].

والتحكيم أيضًا في القضاء، ومعلوم أن القاضي إنما يحكم تبعًا للقوانين الصادرة عن مجالس التشريع الشورية (أولي الأمر)، فإذا كانت هذه المجالس الشورية ملتزمة بحاكمية الشريعة (النص القرآني)، وكان كل ما يصدر عنها من قوانين موافقًا، أو على الأقل لا يخالف النص القرآني، كان القضاء عندئذ شرعيًا.

وإذا كان النزاع على أمر لم يرد به نص قرآني، ويحتمل الاختلاف وتعدد وجهات النظر، وكان أمرًا من المباحات

عامة، فيُحال إلى التصويت العام، أي إلى الأصل (الشورى): «وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ» / «وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ»، إن كان لا بد من إصدار قانون ما بشأنه، أو يُترك الناس وأمرهم إن كان عائدًا لأمر شخصي خاص بكل إنسان، فيقرر كل إنسان ما يناسبه. وكل ذلك بما يتناسب مع كل بيئة وظروفها وواقع وأحوال الناس فيها.

ولذلك كان النظام السياسي الإسلامي أميل إلى اللامركزية، ومستوعبًا للأنماط المختلفة، الفيدرالية والكونفدرالية، وداعيًا إلى تعدد مجالس الشورى تبعًا لتعدد واختلاف البيئات والظروف والأعراف.

***

ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم!

ويستشهد بعضهم أيضًا بآية (النساء: 83) على أن الرد يكون لأولي الأمر، وما للناس أي قيمة ولا اعتبار، لمزيد من التلبيس على عامة المسلمين خدمة لعروش الغاصبين المجرمين، والآية كاملة هي: {وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا} (النساء: 83).

وواضح من الآية أنها تتحدث عن قضية تتعلق بأمن الدولة الإسلامية، وهي قضية جد حساسة وجد خطيرة.

فالقضية إذن عسكرية في جوهرها، بدلالة قوله تعالى: «أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ»، وبدلالة السياق الذي جاءت الآية ضمنه: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۖ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا * وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ۖ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا * أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا * وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا * فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا} (النساء: 80-84). فإذاعة شائعات الخوف دون تبيّن وتثبّت ستثير ذعر المجتمع، وإذاعة شائعات الأمن أيضًا قد تؤدي إلى التراخي والتهاون والتساهل، مما يجعلنا عرضة لمباغتة العدو. فالأمران خطيران، ثم سياق الآيات قبلها وبعدها، كما عرضنا، يؤكد

ذلك. وهي في فئة من المنافقين أو من اتبعهم من ضعاف النفوس في المجتمع المسلم.

- وأيًّا ما يكون؛ تكمل الآية: {وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ}.. وهنا لنا وقفة:

أولًا: الرسول كشخص محمد عليه الصلاة والسلام ليس بيننا، ولكن الشيء الذي أصبح به محمد بن عبد الله رسولًا موجود بيننا ومحفوظ بأمر الله، وهو كتابه العزيز.

وهدي الرسول الأكرم لا يخرج عن دائرة ما أُنزل عليه، وهو أول مأمور باتباعه. فهديه هو القرآن؛ من سار على ذلك كان مهتديًا بهديه، مقتفيًا أثره، مستنًّا بسنته.

وما وصلنا مما نُسِب إليه من روايات كثيرة، الحكم والمعيار في التثبّت من أنها صدرت عنه صلى الله عليه وسلم هو القرآن. فما وافقه، وما لم يتعارض مع ظاهر نصوصه، أخذنا به استئناسًا. وما عارضه، عرفنا أنه إما أُصيب بالتلاعب: الزيادة أو النقصان - سواء بحسن نية أو بسوء نية - أو أنه لم يقله أبدًا. وفي الحالتين، لا نأخذ سوى ما وافق الكتاب ولم يتعارض مع ظاهر نصوصه، كونه الذي أُكمِل به الدين، وهو المحفوظ من أي تحريف. فالردّ هنا

إنما يكون بهذا الشكل: أي إلى كتاب الله (الرسول الحي)، وهو الكتاب المهيمن على كل ما سواه. وهدي الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - إنما كان هذا القرآن؛ هديه، وحياته، وأخلاقه، وسيرته.

الأمر الثاني: تقدّم أن عرضنا لموضوع أولي الأمر وحدود طاعتهم، فعرفنا أن أولي الأمر هم جماعة، وليس فردًا أو فئة أو أسرة أو طائفة أو حزبًا، وهم من الأمة، أي باختيارها، فهم ممثلو الأمة، وأن طاعتهم ليست لذواتهم، وإنما مشروطة بطاعة الله ورسوله، وأن النزاع معهم وارد، ما ينفي العصمة أو القداسة عنهم وعن ما يصدر عنهم، وهو ما يؤسس لنظام شوري تعددي تداولي يميل إلى اللامركزية، تتوزع فيه السلطة بين أكثر من جهة أو مجلس. وهذا يتسق مع قوله تعالى: {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ} (الشورى: 38) أي أن «الأمر» (أي السلطة والتدبير والقرار أو الملك العام) ليس بيد فردٍ واحد، بل شورى بين الأمة، يُمارس بالشراكة والتمثيل لا التفرد والاحتكار والتوريث. وفي الآية محل البحث (النساء: 83)، جاء نفس التعبير «أولي الأمر منهم»، وهذا يُعزز نفس المعنى الذي في الآية (59)، أن «أولي الأمر» ليسوا مفروضين، ولا فوق الأمة، بل هم منها، نابعون

منها، مرتبطون بها. فهم إذن نفس أولي الأمر المنتخبين، أي إنهم ليسوا فئة معزولة عن الأمة، أو فوقها، أو مفروضة عليها، أو معصومة من الخطأ. ولكن المختلف في هذه الآية فقط، هو هذه الزيادة الدقيقة والهامة، وهي: «لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ».

هذا الجزء دقيق جدًا، ويؤكد أن الاستنباط الأمني والعسكري له جهة مختصة، ليست كل الأمة تحسن تقديره، بل «الذين يستنبطونه»، أي الخبراء المختصون في هذا الجانب. وهذا يؤسس لمفهوم اللجان المتخصصة داخل النظام السياسي الشوري، مثل: لجنة الأمن والدفاع، لجنة الشؤون الخارجية، لجنة التقدير الاستراتيجي.. إلخ. فتزيد هذه الآية تفصيلًا غاية في الأهمية، وهو: تقسيم مهام أولي الأمر في مجالس الشورى عبر لجان مختصة، تتشكل من الخبراء والمختصين كل في مجاله.

وهنا، في الآية، الحديث في المقام الأول عن الأمن والاستعداد العسكري للمجتمع الإسلامي، خاصة في سياق الحرب. ففي هكذا حالات، ليس كل ما يسمع يذاع، وإنما يرد إلى كتاب الله (الرسول الحي)، الذي وجّه بردّه إلى أولي الأمر، الذين هم من الأمة، أي مختارون منتخبون، ليعلمه المختصون منهم من لجان الاختصاص

المختلفة في مجالس الأمة المنتخبة، ثم يصدرون هم الرأي والقرار المستند إلى ما لديهم من علم ومعرفة وخبرة واختصاص في الأمر المحدد.

وهذه الآية هي جزء تفصيلي لا يمكن أن ينتزع لوحده من إطاره العام، الذي يشكله الكيان الإسلامي الحقيقي، القائم على الشورى والاختيار ومرجعية الوحي، ليوظف في غير محله. وعليه، فإن محاولة استغلال هذه الآية وإسقاطها على واقع غير إسلامي أصلًا، يقوم على احتكار الحكم وتوارثه والاستبداد به، وعلى قهر الناس ومنعهم حقوقهم التي قررها وأوجبها الشرع، هو عين التحريف والافتراء على رب العالمين.

الكيان السعودي على حافة الهاوية:
ما الذي يؤخّر السقوط؟

كلُّ يومٍ، هناكَ حدثٌ جديدٌ، يُؤَكِّد من جديدٍ أنّ سَعينا نحوَ تفكيكِ الكيانِ الغاصبِ البغيضِ هو أمرٌ مشروعٌ، ومطلوبٌ، ومنطقيٌّ، وواجبٌ، وضروريٌّ، ولا مفرَّ منه. حتى إنَّ كثيرين من الذين ليسوا مثلَنا، ويرفضونَ دعوتَنا لتفكيكِ هذا الكيان، واستخدامِ شتّى الوسائلِ المشروعةِ لذلك، سيأتي اليومُ الذي يقتنعونَ فيه بدعوتِنا تلك، وسوفَ يُدركون - وإنْ متأخِّرًا - أنَّه ما من مفرٍّ أمامَ هكذا كيانٍ سوى التفَكُّكِ، والانهيارِ، والاندثارِ إلى غيرِ رجعةٍ، بعونِ اللّٰهِ تعالى.

وإنّي إذْ تألّمتُ عندما قرأتُ قبل أيام البيانَ الصادرَ عن وزارةِ الداخليّةِ السعوديّةِ (إعدامُ صحفيٍّ "تركي الجاسر [1]" بسببِ منشوراتٍ على منصّةِ X)، إلا أنّي لم أستغربْ أو

---

[1]. أعدمت سلطاتُ الكيانِ الغاصبِ الصحفيَّ «تركي الجاسر» بتاريخِ ١٤/٠٦/٢٠٢٥م، بعد اعتقالٍ دامَ لأكثرَ من ثماني سنوات.

أُصدمْ بذلك؛ فهذه هي طبيعةُ هذا الكيانِ الغاصبِ منذُ نشأتِه. أفلمْ يُنشَأْ على جُثَثِ أجدادِنا؟! أَمْ نسينا ذلك؟! الذي كفَّرَ المسلمينَ - مُستغلًّا دينَ اللهِ، وديـنُه سبحانهُ بريءٌ - ليُبرّرَ قتلَهم، واحتلالَ أراضيهم، ونهبَ خيراتِها وثرواتِها بالأمسِ، ويُقيمَ هذا الكيانَ الشيطانيَّ الهزيلَ، هو نفسُه الذي يقتلُ الأبرياءَ اليوم، لمجرّدِ أنهم عبّروا عن رأيٍ هنا أو هناك لا يُوافِقُ هوى آل سعود. ثمَّ هم يستفزّونَ المسلمين أكثرَ، عندما يفتتحونَ نشراتِ الإعدامِ الأسبوعيّةَ واليوميّةَ بـ"قالَ اللهُ" - جلَّ اللهُ، وتعالى اللهُ -، إنهم بذلك يُعجّلونَ من ساعةِ السقوطِ، ساعةِ الجحيمِ الذي ينتظرُهم لا محالة.

إنَّ كيانًا قائمًا على أساسٍ باطلٍ؛ على الغصبِ، والتوريثِ، والتقتيلِ، والتفتيتِ، والتجهيلِ، والقمعِ، والفسادِ، والتفقيرِ، والإفسادِ، والإجرامِ، والدجلِ، والخرافةِ، وفوقَ ذلكَ تحريفِ الدينِ لتسويغِ ذلك كلّه، لهو كيانٌ يتحدّى اللهَ، يُحاربُ اللهَ، يعتدي على ما حرّمَ اللهُ، فيُحِلّ ما حرّمَ، ويُحرّمُ ما أحلَّ، ويَحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ. ومصيرُ هكذا كيانٍ - بلا أدنى شكٍّ - هو التفكُّكُ، والدمارُ، والانهيارُ التامُّ، والشاملُ، والاندثارُ، والهلاكُ إلى غيرِ رجعةٍ، قطعًا وبكلِّ تأكيدٍ، ولو كرهَ الكافرون؛ الذين يقولون لنا:

"آل سعود إلى الأبد"، والحقيقةُ أنّ آل سعود إلى زوالٍ قريبٍ، وهذا ممّا لا نَشُكّ فيه أبدًا.

إنّنا عندما نقول: سيقتنعُ الآخرونَ بما نقولُ، طالَ الزمانُ أو قصرَ، فليس لأنّنا ندّعي امتلاكَ الحقّ المطلقِ، أو أن آراءَنا لا تُخطئُ؛ قطعًا لا، ولكنْ لأنّنا نؤمنُ بسُننِ اللّهِ في أرضِه؛ سُننِ التاريخِ، نؤمنُ بسُنّةِ التغييرِ التي يخضعُ لها كلُّ موجودٍ، شاء أم أبى. فكيف، وهذا الكيانُ الغاصبُ مفتقدٌ لكلِّ شروطِ البقاءِ والاستمرارِ، يقولُ لنا أحدٌ" :أنتَ تُبالغُ وحادّ"، أو "أنتَ متوهّم"، أو "أنتَ خياليّ"، رغمَ كلِّ ما استكملَه هذا الكيانُ من شروطِ تفكّكِه وانهيارِه؟!

قد يقولُ قائلٌ: فلماذا إذًا لا يزالُ قائمًا حتى الساعة؟!

ببساطةٍ، لأنّ التغييرَ بحاجةٍ إلى من يسعى صوبَه:

{إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ}.

بقيَ أن يستيقظَ الناسُ، وينهضوا ثائرينَ في وجهِ الظلمِ، والقهرِ، وتحريفِ الدينِ؛ فإنْ هم قاموا، لم يَعُدْ أمامَ الكيانِ اللعينِ سوى هذا المصيرِ: التفكُّكِ، والانهيارِ الشاملِ، التامِّ، وبأسرعَ ممّا يتخيّله الكثيرون. ذلك أنّ الكيانَ السعوديَّ كيانٌ هزيلٌ أصلًا، ولولا أنّه جهّلَ الناسَ، وسيطرَ

على عقولِهم، وأوهمَهم بقوّةٍ زائفةٍ، لما تمكّنَ من الاستمرارِ حتى الساعةِ.

إذن، فالشرطُ المتبقّي لتكتملَ شروطُ السقوطِ هو شرطُ الوعي، الوعيُ الشعبيُّ الثوريُّ، خضوعًا لسُنّتِه تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ}. وساعةَ إذٍ، سيُشاهدُ القاصي والداني مشهدَ التفكُّكِ والسقوطِ، ونحنُ نعتقدُ أنَّه سيكونُ في ساعاتٍ قليلةٍ؛ فهذا الكيانُ قامَ واستمرّ على الوهمِ، واعتقادُ البعضِ باستحالةِ زوالِه وهمٌ كبيرٌ، وكفرٌ صريحٌ بقانونِ الهلاكِ: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۚ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}. ولن يتحقّقَ التغييرُ في الواقعِ قبلَ أن يتحقّقَ في نفوسِ شعبِنا أولًا، وقبلَ كلِّ شيءٍ.

مثالٌ على تحقّقِ التغييرِ في النفسِ أوّلًا: ليَسْأَلْ كلُّ "مُسعودٍ" نفسَه: منْ أو ما أنا؟! أإنسانٌ أم بهيمةٌ؟! فإنِ اقتنعتَ بأنّك إنسانٌ، ولك عقلٌ، فاسألْ نفسَك: لماذا خُلقتَ؟ قد يتبادرُ إلى ذهنِك فورًا: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}. فاسألْ نفسَك فورًا: هل أنا أعبدُ اللّٰهَ حقًّا؟ يقولُ جلَّ من قائلٍ: {قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّۚ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَاۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}.

فإذا كان شرطُ الإيمانِ الصحيحِ: الكفرُ بالطاغوتِ، بكلِّ أشكالِ ورموزِ ومستوياتِ الطغيانِ والإكراهِ، فهل كفرتَ بالطاغوتِ حتى يصحَّ إيمانُك، فتكونَ عبدًا للهِ بحقٍّ؟! كيف ذلك، وأنتَ لستَ أكثرَ من مجردِ متاعٍ يملكه ابنُ سعود، ويُنسبُ إليه؟!!

هل هكذا يُعبدُ الله؟! اسألْ نفسَك: ماذا تعني بقولِك "أنا سعوديّ"؟! ألمْ تتفكّرْ لحظةً في معنى هذه الكلمة "سعوديّ"؟! على ماذا تدلّ "السعوَدة"؟! أليستْ تدلُّ على نسبةِ كلِّ شيءٍ إلى آل سعود؟! بأيّ حقٍّ؟! ولأيّ هدفٍ يُنسبُ الشعبُ إلى آل سعود؟! ألا يعرفُ كلُّ "مُسعودٍ" والدَه مثلًا؟! فلماذا إذًا يُنسبُ إلى غيرِه؟! ولماذا تُنسبُ البلادُ بأكملِها إلى آل سعود؟! والجامعاتُ، والمساجدُ، والمطاراتُ، والمستشفياتُ، والشوارعُ، وكلُّ شيءٍ؟! أهذه الأرضُ لهم؟! وإذا كنتمْ تعتبرونها لهم، فهل هي لهم وحدَهم؟! ماذا حاقَ بالذي قال: {أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي}؟! هذه أسئلةٌ هامّةٌ جدًّا، وهي من المحرّماتِ التي لا يمسّها شعبُنا...

اسألْ نفسَك: هل أنا مسلمٌ؟! فإنْ كان الجوابُ "نعم"، فلماذا لا تقول" :أنا مسلمٌ" وكفى؟ من جزيرةِ العرب، فأنتَ عربيٌّ - أي من جزيرةِ العرب -، وتتحدّثُ العربيّةَ، ومسلمٌ،

تؤمنُ باللهِ الواحدِ الأحدِ الصمدِ، وبرسولِه صلواتُ ربي وسلامُه عليه، وكتابِه الكريمِ، وباليومِ الآخر...!!! فلماذا لا تقول: أنا مسلمٌ عربيٌّ؟! أليس هذا هو الأصل؟! وتقول "عربيٌّ" ليس للفخرِ، فلا فخرَ في ذلك، ولكنْ لأنّك تتحدثُ العربيّةَ فقط ومن جزيرة العرب، أي لا يُنكَر أصلُ أو نسبُ أو لغة الإنسانِ، ولكنْ هو حتمًا ليس موضوعًا للتفاخرِ.

وإنّما الفخرُ الحقيقيُّ هو بالانتماءِ لدينِ اللهِ - عزّ وجلّ -، وتطبيقِ تعاليمِه، وجعلِها واقعًا على الأرضِ، وأن يكونَ كتابُ اللهِ إمامَك، ورسولُه أسوتَك، وأن تُنزّهَ اللهَ عن كلّ ما لا يليقُ به - جلَّ جلالُه -، فاللهُ تعالى يقول: {لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ} [الأنبياء: 23]. فإنْ رفعتَ أحدًا فوقَ المساءلةِ، وما تقتضيه من وجودِ مناخٍ حرٍّ يمكنُ للمرء فيه أن يُعبّر، ويَسأل، ويُسائِل، وما يترتّبُ عليها من إمكانيّةِ معاقبةِ المسؤولِ وتأديبِه، فإنْ رفعتَ أحدًا فوقَ ذلك، كما الحالُ مع آل سعود، فقد تعدّيتَ على ما اختصَّ اللهُ به نفسَه، وصِرتَ مشركًا - عياذًا باللهِ.

واللهُ يقول: {وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ}، فهل أمرُنا شورى بيننا؟! أم الأمر كلُّه لآل سعود، ونحنُ مجردُ متاعٍ يتوارثونه دون أن يكونَ لنا أتفهُ وزنٍ في نظرِهم، وفي تقريرِ

مصيرِنا؟!!! اللّهُ خلقَنا أحرارًا، فلماذا لا حريةَ لنا؟! اللّهُ - تبارك وتعالى - ذكرَ ما يقولُه الكافرون، والشيطان، عنه، وعن نبيّه، وكتابِه، في كتابِه العزيزِ، فلماذا لا نستطيعُ نقدَ من يحكمُنا، ونعدُّ ذلك إثمًا عظيمًا؟!

هذه مجموعةٌ من التساؤلاتِ الهامّةِ، تُمثّلُ جانبًا من تحقّقِ التغييرِ في النفسِ، الذي سينعكسُ بدورِه تغييرًا في الواقعِ مع الوقتِ. وهذا هو المطلوبُ من كلِّ واحدٍ من أفرادِ شعبِنا، ذُكورًا وإناثًا... تذكّروا هذا جيدًا" :اللّهُ يُساعدُ أولئك الذين يُساعدون أنفسَهم."

إنّنا نؤمنُ بأنَّ التغييرَ قريبٌ، إذا ما تحقّقَ في أنفسِنا أولًا. وأنّ زوالَ الكيانِ السعوديِّ الغاصبِ أمرٌ لا مفرَّ منه. وشروطُ السقوطِ تكادُ تكتملُ، والوقتُ قارَبَ على النفادِ، وإرهاصاتُ التغييرِ تلوحُ في الأفقِ، والعالمُ يموجُ، وتوازناتُ القوى تتغيّرُ، ومسؤوليّتنا تكبرُ يومًا بعدَ يومٍ؛ إمّا أن نُغيّرَ أنفسَنا فننهضَ، ونُميلَ ميزانَ القوى لصالحِنا، وإلّا فالهلاكُ ينتظرُنا، ولا عزاءَ لنا. والبقاءُ تحتَ وطأةِ الاستبدادِ هلاكٌ هو الآخر، وهو ما يَعيشه شعبُنا وشعوبُ أمّتِنا مع عظيمِ الألمِ والأسى... ولكنَّ الكرةَ لا تزالُ في ملعبِنا، فهل نُحسنُ التصرّفَ؟

يحتجّ المسعودون في ردّهم على رفضنا لمسمّى العار "سعودي" و"سعودية"، وهذه الهوية المسخ المفروضة، بقولهم: "وماذا عن الأمويين والعباسيين؟!"

ولا أدري ما علاقة الأمويين وغيرهم بحالتهم هم؟! فهل كان المسلمون في زمن دولة بني أمية يُسمَّون "أمويين"؟ أو "عباسيين" في دولة بني العباس؟! هل كانت هناك "جنسية"، وما يُسمّى اليوم بـ"هوية وطنية"، في تلك الأزمان؟! ثم دعك من هذا... لنفترض أن الناس كانوا يُنسبون إلى بني أمية أو غيرهم، هل تلك حُجّة مثلًا تجعل من الانتساب لآل سعود أمرًا مقبولًا؟!

لا بأس، هو مقبول عند عبيد آل سعود، ولكن ليس كل شعبنا متقبّلًا تلك التسمية.

وإذا كنتم تدّعون أن انتسابكم لآل سعود هو بمحض إرادتكم، ولم يكن مفروضًا علينا، فليُترك المجال إذن لمن يكفر بهذه الهوية أن يُعبّر عن هويته الإسلامية؛ فيقول

الواحد منّا: هو مسلم، لا سعودي. إذا كان هذا ممكنًا، عندها سنرى كم هو عدد الذين سيكفرون بالهوية المسخ.

***

في الحقيقة، إنّ هذه التسمية أو "الهوية" هي في جوهرها تعبير عن أن كل هذا الشعب تابع ومملوك لآل سعود، وهذه حقيقة.

وقد زاد آل سعود على فرعون، الذي قال: "أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِيﷺ أَفَلَا تُبْصِرُونَ"، بأنهم لم يكتفوا بتملّك الأرض ونسبتها إليهم فحسب، بل والناس فوق هذه الأرض صاروا جزءًا من ملكيتهم وتابعين لهم، وأضحوا يُسمَّون بـ "الشعب السعودي" نسبة إلى آل سعود!

بل وشابهوا فرعون في قوله: "مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي"، بأن جعلوا معارضيهم (أي معارضي آل سعود): "كلاب النار"، و"أعداء التوحيد والإسلام"، و"قتلهم حلال"؛ وقد تبنّوا عقيدة شاذة لا تستهدف بالقتل غير المسلمين، وتستبيح دماء كل من خالفها، فهي في نظرهم "الحق المطلق" و"السبيل الأوحد إلى الله" كما يفترون.

ثم هم - أي آل سعود - جاوزوا كل الحدود، فاعتبروا أنفسهم آلهة مع الله؛ فكما هو سبحانه: "لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ"، كذلك آل سعود: لا يُسألون، وغيرهم يُسأل. وكما أن الله جلّ وعلا يقول: "وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا"، فكذلك آل سعود لا يُشركون في حكمهم أحدًا!

ولهذا، لا نستغرب عندما يخرج "المسعودون" قائلين لنا: "آل سعود إلى الأبد"، وهذه الأرض وما عليها "حق أبوهم"، أو "آل سعود إلى قيام الساعة". وهم بهذا أيضًا قد كفروا بسنة من سنن الله: وهي سنة التغيير.. وتبدّل الحال والهلاك.

***

وأصبحوا مثل الذي قال الله فيه: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِ أَبَدًا (35) وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا (36) قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا (37) لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا (38)﴾ (الكهف: 35 - 38).

لاحظوا: لم يصرّح بالحرف أنه كفر بالله، ولكنه أنكر البعث، وجحد حتمية تغيّر الأحوال وتبدّلها لمّا قال: "مَا

أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِ أَبَدًا". فردّ عليه صاحبه قائلاً: "أكفرت بالذي خلقك..."، ليذكّره بمراحل خلقه وتطوّره كإنسان، وأنّ التغيير وتبدّل الحال سنّةٌ إلهية لا يُستثنى منها أحد، ثم أكّد موقفه العقدي الصريح فقال: "لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا"، أي: لا أؤمن بدوام نعمة، ولا سلطة، ولا مال، ولا أي شيءٍ من متاع الدنيا، ولا أركن إلى ظاهرها، ولا أُضفي على غير الله صفاتٍ هي لله وحده، كصفة الثبات وعدم التغيّر؛ فالثبات لله وحده، وكل ما عداه متغير، هالك، فانٍ. ولهذا، جاء الرد الإلهي الحاسم ضمن السياق نفسه: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَا أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (الكهف: 42). فكان زوال الجنة التي ظنّها خالدة... وأصبح يقلّب كفيه حزنًا وأسفًا.

***

ولعليّ أضيف هنا مُقتبِسًا مما كتبه الكاتب «مؤمن الوزّان» في وصفه لظاهرة تأليه السعوديين لآل سعود، حيث قال: "لا أعلم فئة من الناس فُتنوا بالأحياء وألّهوهم كعبيد آل سعود، ولا يشبههم في ذلك إلا الأقوام الوثنية البدائية حين كان الساحر أو الشامان يخدعهم بسحره وشعوذته ويحولهم إلى عبيد. الطريف أنهم يمزجون بين الإسلام

والوثنية البشرية بطريقة لافتة لا تجدها عند غيرهم من أهل الشرك والوثنية. حتى الرافضة وعبّاد القبور والأموات وأهل الوثنية، في جوهر معتقدهم تجد ترابطًا منطقيًا وتحولًا تدريجيًا، حيث يتحول الرجل الصالح إلى كيان سماوي أعلى، تُنسب له المعجزات والكرامات، وهي منزلة لا ينالها إلا بعذاب دنيوي أو سيرة صالحة ثم الموت، ثم كرامات ما بعد الموت. أما هؤلاء، فاعتقادهم بآل سعود ممزوج باعتقادهم الإسلامي؛ فحتى لو أنكروا ذلك، ففي ذات معتقدهم اتحاد بين الله وآل سعود، مثل عقيدة النصارى في الأب والابن. وما لديهم هو ثنائية إسلامية: الله شرّع لآل سعود أن يحكموا، ويعبده الناس بطاعة آل سعود المطلقة."

قد يتحسس البعض من استخدامنا لهذا المصطلح: «الزريبة السعودية»، في وصف الكيان الوظيفي الوراثي الإقطاعي في جزيرة العرب؛ ولذا أجد من الضروري تبرير هذا الاستخدام، وبيان أنه توصيف دقيق، بل وغاية في الموضوعية.

المعنى اللغوي:

زريبة: من الجذر "زرب"، ويدل على معنى الحظيرة أو المكان الذي يأوي إليه الحيوان، ويتوفر له فيه ثلاثة أمور أساسية: الطعام، النوم، والتكاثر أو الجنس.

دولة: من الجذر "د-و-ل"، الذي يدور معناه حول التداول، التحول، الانتقال من حال إلى حال.

والمعنى السياسي الذي نفهمه ونميل إليه لكلمة "دولة" يتأسس على هذا المبدأ، وهو إمكانية التداول السلمي للسلطة، وهو شرط جوهري لا يمكن تجاهله؛ فحين ينتفي التداول العام وتُحتكر السلطة من قِبل عائلة أو طبقة أو

طائفة أو فئة، فإن الكيان السياسي حينها يفقد صفة "الدولة"، ويتحول إلى زريبة تتوارثها قلة قليلة، بينما يُجرد الباقون من أتفه حقوقهم الإنسانية التي أقرّتها الشريعة.

ومشتقات هذا الجذر لم ترد في القرآن إلا بمعنى التداول والتغير المستمر:

1- "كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ" (الحشر: 7): أي لا ينحصر تداول المال العام في دائرة الأغنياء فقط دون بقية الناس.

وفي حالة السكان في الزريبة السعودية، 90٪ من المال العام محتكر من قبل أسرة آل سعود الغاصبة.

2- "وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ" (آل عمران: 140): دلالة على التبدل والتغير المستمر في الأحوال.

وبالطبع، فآل سعود لا يعترفون بهذا القانون الرباني؛ ولذا نجدهم دائمًا، هم وعبيدهم، يكررون أنهم "باقون إلى يوم القيامة"، ويحبون سماع ذلك والتأكيد عليه؛ فنجد الشعراء المرتزقة يشيرون ويؤكدون لهم على هذه النقطة بالذات: أنهم باقون إلى يوم القيامة. وهم، طبعًا، لا يقصدون بيوم القيامة "يوم القيامة" حقًا، لأن ذلك اليوم هو يوم الحساب العظيم، ولو كانوا يؤمنون به لما كانوا

يحكمون اليوم، ولما فعلوا ما يفعلون ويجرمون؛ وإنما المراد من "يوم القيامة" لديهم: أي إلى ما لا نهاية، ولخداع الجماهير أنهم يؤمنون بالقيامة...

تلك أمانيهم، ولكنها لا تغني عن الحق شيئًا، فهم زائلون حتمًا، ومعهم عبيدهم وأعوانهم وجندهم، وحساب الدنيا ينتظرهم قبل حساب الآخرة، وإن غدًا لناظره قريب. ومن يقول غير ذلك فإنما يُكذِّب نصًا قطعيًا، ويكفر بقانون إلهي لا تغيره الأهواء ولا الأماني.

***

الآن، لنأتِ ونرَ ماذا لدينا نحن في جزيرة العرب تحديدًا؛ وإن كان الأمر ينطبق على الزرايب العربية عمومًا... لنرَ كيف هو شكل الكيان السعودي الذي يسيطر على المساحة الجغرافية الأعظم من شبه الجزيرة العربية.

ماذا نجد؟

نجد كيانًا مستحدثًا يُسمى: "المملكة العربية السعودية".. أول سؤال هو:

من أين جاءت كلمة "السعودية"؟

وماذا يعني "مملكة"؟

أما إجابة السؤال الأول: فقد سميت بهذا الاسم نسبةً لاسم "مُلّاك" هذا الكيان. وأكثر من ذلك: حتى الكائنات الحية داخله (حيوانات وبشر)، بل وحتى الجمادات، كلها تُنسب لآل سعود، المالِكين لكل شيء في تلك البقعة، والمتحكمين بكل شيء فيها. وجعلوها "مملكة" لأنهم عمليًا يملكون كل شيء فيها، بما في ذلك البشر الذين يعيشون تحت حكمهم... ويتوارثونهم - كحق خاص - كما يتوارث أبناء وأحفاد صاحب زريبةٍ ما تلك الزريبة بما فيها.

والناس في هذا الكيان السعودي لم يختاروا أصلًا أن يكونوا ضمنه منذ البداية، وإنما فُرض ذلك عليهم بحد السيف، بعد أن كُفّروا، واستُبيحت دماؤهم وأموالهم وأعراضهم... وإلى الآن، هم فاقدون لأي حق في الاختيار.

دعْ عنك المجال السياسي، فذلك محال بطبيعة الحال، ولكن حتى اختيار أسماء أبنائهم وبناتهم عند ولادتهم؛ آل سعود يحددون المسموح من الأسماء وغير المسموح، وكذلك الملابس؛ آل سعود هم من يحدد المظهر الخارجي للناس، حتى الذكور: هناك أثواب معينة لا يُسمح لهم بارتدائها.

أيضًا، المناهج الدراسية والتعليمية في كل المستويات تخضع لمعايير يحددها آل سعود وكهنتهم... الشوارع، المدارس، المساجد، الجامعات، المطارات، حتى أبواب الحرم المكي: كل شيء بأسماء آل سعود، المالِكين لكل شيء، والمتحكمين في كل شيء.

بعد ذلك كله، ماذا يبقى للكائن السعودي داخل حدود هذا الكيان السعودي؟

ثلاثة أشياء فقط، وهي:

1- النوم

2- الأكل

3- الجنس، التكاثر

والآن، أضافوا لها "الرقص" في حفلات هيئة الترفيه التي تقام على مدار العام.

هذه هي المساحة الوحيدة التي يجد فيها السعودي نفسه، ويُنفّس فيها عن كبته وقهره وحيوانيته... بل، وحتى هذه المساحة البهيمية الضيقة؛ ضُيّقت أكثر بارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ومع ذلك، تبقى هذه ساحة الاختيار الوحيدة للسعودي، التي فيها يصول ويجول، ويحقق ذاته وتطلعاته وطموحاته...

فلنعد الآن إلى تعريف "الزريبة":

قلنا: إنه المكان الذي يأوي إليه الحيوان، ويتوفر له فيه ثلاثة أمور أساسية: الطعام، النوم، وإمكانية التكاثر أو الجنس.

وقلنا: إن "الدولة" يدور معناها حول التداول، والتحول، والانتقال من حال إلى حال، والتغير، وتعني: الشيء المتداول... أي في هذا السياق: التداول المستمر - السلمي - للسلطة السياسية في كيان سياسي ما. ومقتضى التداول: أن يكون هناك تشارك وشورى بين كل من يعيش في تلك الدولة.

وإن كانت الدولة تُعرّف بأنها: أرض وشعب وحكومة وسيادة؛ أي أرض مستقلة متوافق عليها، ومعترف بها، ليست مغتصبة من أحد، وشعب حر مجتمع بإرادته وخياره، وحكومة مختارة طبقًا لدستور وقوانين ومواثيق ومتوافق عليها شعبيًا، وسيادة تعبّر عن الاستقلال والحرية لهذه الدولة وشعبها...

فإن أهم عنصر فيها (أي الدولة) هو: إمكانية التداول السلمي للسلطة السياسية، وما يقتضيه ذلك من وجود مناخ سياسي تشاركي شوري يضم الكل، ويشارك فيه الكل، دون إقصاء أو تهميش أو توارث أو إقطاع...

***

وفي حالة الدولة الإسلامية:

يكون دستورها، وقوانينها، ومواثيقها منضبطة بالمرجعية الإسلامية الحاكمة في نهاية المطاف على كل شيء، حتى وإن حصل تعارض مع الإرادة الشعبية الجماهيرية؛ فالمرجعية الإسلامية لها الأولوية.

وعندما يرفض الشعب ذلك، تسقط فورًا صفة "الإسلامية" عن تلك الدولة أو الولاية أو الكيان السياسي. وهذا هو الفرق الجوهري بين الديمقراطية الغربية، التي تجعل الحاكمية النهائية للشعب، والشورى الإسلامية، التي تكون الحاكمية فيها لله، أي للشريعة، ممثلة بالنص القطعي - الوحي - بحيث لا تصل العملية الشورية إلى مرحلة تتجاوز فيها حدًّا من حدود الله. فالشورى هنا مساحتها "الحلال" فقط؛ وما إن تتعداه، تكون حينئذ

ليست شورى، ويسقط عن تلك الدولة وصف "الإسلامية".

ففي الشورى، الحاكمية لله، والسلطان والاجتهاد للأمة ضمن تلك الحاكمية. ونحن، وإن قبلنا بالديمقراطية، فليس بكل تفاصيلها، وإنما فقط كآلية ضمن المرجعية الإسلامية.

***

فهل ينطبق أيٌّ من تلك العناصر على الواقع الموجود في جزيرة العرب؟ واقع الكيان السعودي؟ ويشمل ذلك - بطبيعة الحال - بقية الكيانات المصطنعة: (قطر، البحرين، الكويت، عُمان، الإمارات...).

وأيّ هذين التعريفين هو الأقرب لوصف الكيان السعودي: الزريبة أم الدولة؟

هل لدى السعودي أي حق سياسي؟ هل اختار كيان آل سعود ليكون ضمنه؟ هل اختار اسمه وهويته "سعودي"؟هل اختار من يحكمه ويتحكم بماله وحياته ومصيره وأبنائه؟هل اختار أن تكون هناك مليارات الدولارات كمخصصات شهرية لكل فرد من آل سعود، فقط لأنه من آل سعود؟ هل لهذا السعودي أي حضور سياسي؟ أي وعي سياسي؟ هل

هو مستقل، يفكر، يستطيع نقد ما لا يعجبه داخل هذا الكيان؟ هل اختار العقيدة التي لُقّنها منذ المرحلة الابتدائية؟ هل اختار حتى أن يكون مجرد متاعٍ يملكه آل سعود ويتوارثونه؟

هل؟ هل؟ هل؟ هل... هل يحق له أصلًا طرح أيٍّ من هذه الأسئلة؟!

بالخط العريض، العريض جدًا، الإجابة على كل ما سبق هي: لا.. لذلك، فلا يلومنّنا أحد عندما نقول: "الزريبة السعودية"؛ فتلك هي الحقيقة المُرَّة، قبل بها البعض أو لم يقبل.

سؤال وردني: لماذا تركزون على جزيرة العرب دونًا عن سائر الأقطار الإسلامية في خطابكم، وخصوصًا في كتابكم: "نحو دولة مدنية شورية جمهورية اتحادية في جزيرة العرب"؟!

ونجيب بعون الله على هذا السؤال بالتالي:

في الحقيقة، إن خطابنا ليس محصورًا بجزيرة العرب كما يظن البعض، بل هو في جوهره خطاب إسلامي عالمي، يتجاوز الحدود الجغرافية المصطنعة، وينطلق من العقيدة الإسلامية الجامعة. إلا أن التركيز على جزيرة العرب، لا سيما في الكتاب المذكور وغيره من الأعمال الأخرى، له أسبابه المنطقية والاستراتيجية، ونجملها فيما يلي في نقطتين أساسيتين:

الأولى: هي أننا نرى أن الكيان السعودي (الذي يحتل المساحة الأكبر من جزيرة العرب) يمثل التهديد الأكبر على الأمة الإسلامية جمعاء، لعدة أسباب، أهمها:

1- احتلاله للحرمين الشريفين وسيطرته التامة عليهما وعلى منابرهما، ما يمنحه سلطة رمزية وروحية على الأمة، كما أنه يتخذها وسيلة لنشر سرديته وأجندته في العالم الإسلامي كله.

2- سيطرته على ثروات نفطية هائلة تُستخدم لخدمة مشاريع التفتيت والإفساد ودعم الطواغيت في كل مكان، وقمع أي تيار إسلامي وثوري في العالم الإسلامي.

3- نشره وتبنّيه لعقيدة خبيثة فاسدة شوّهت صورة الإسلام وحرّفت تعاليمه، واحتكرت تمثيله، كما برّرت كل صور الطغيان، وزادت بالدفاع عنها!!

4- استبداله الهوية الإسلامية الجامعة بـ"الهوية القطرية السعودية"، ومحاولته ترسيخ مفهوم "الوطنية" (التي هي وثنية جديدة)، واقتلاع مفهوم الانتماء على أساس رابطة الإسلام، والذي هو أساس الهوية لكل إنسان مسلم!!

5- علاقاته الوثيقة بالقوى الغربية التي أسسته ورعته منذ اليوم الأول (كالبريطانيين بداية، ثم الأمريكيين)، تجعله أداة (ومن أخطر الأدوات وأقذرها وأقدرها) لتنفيذ السياسات الاستعمارية في العالم الإسلامي. وما تصريح ترامب، الذي قال فيه: "لولا السعودية لكانت إسرائيل في ورطة"، إلا

دليل -فوق الأدلة- يؤكد حقيقة الدور الوظيفي لهذا الكيان في تثبيت الكيان الصهيوني في المنطقة وخنق كل قضايا الأمة.

الثانية: نحن نؤمن أن جزيرة العرب، وبالذات الحجاز حيث الحرمين الشريفين، يمكن أن تمثل نقطة انطلاق مناسبة -ولكن غير حصرية بالطبع- لتحرك إسلامي ثوري تغييري جامع وشامل:

1- منها انطلقت الرسالة الخاتمة، وفيها قبلة المسلمين.

2- بتحررها يمكن تأسيس نواة كيان سياسي إسلامي قادر على مخاطبة الأمة كلها، وجمع شملها وكلمتها.

3- المشروع لا يهدف إلى "حكم أو كيان قطري"، بل يسعى إلى إقامة اتحاد إسلامي واسع، يكون على شكلٍ فيدرالي أو كونفدرالي، أو يجمع بين الصيغتين، أو يتخذ صيغًا مبتكرة أخرى تُعيد توحيد كلمة المسلمين، وتنهي التقسيمات الاستعمارية التي فتّتت الأمة ودمّرتها.

وقد يكون ذلك تحت مظلة هيئة عليا منتخبة من جميع الدول الإسلامية، تمثل الاتحاد الإسلامي، مع مراعاة الخصوصيات والتنوع في كل بلد ومنطقة؛ إذ لا يُشترط أن تكون هناك دولة واحدة، أو ولاية واحدة، بل يُجيز النموذج

الإسلامي قيام أكثر من دولة أو ولاية، مع الحفاظ على وحدة الانتماء والمرجعية.

فنموذج الإسلام، في هذا السياق، يميل إلى اللامركزية؛ بما يتيح توسيع نطاق تطبيق الشورى ليشمل جميع المستويات والمناطق وسائر فئات الأمة، ويضمن احترام التنوّع، ومراعاة اختلاف البيئات واحتياجاتها، ضمن مرجعية إسلامية عليا موحّدة؛ إذ إن هذه المرجعية -الإسلامية، المتمثلة في النص القطعي (القرآن العظيم)- تمثل الحاكمية العليا، في نهاية المطاف، في جميع تلك الدول والولايات.

ويعني هذا الاتحاد أيضًا الاتفاق على الأسس والسياسات العامة، كقضايا السلم والحرب والاقتصاد والقضايا الاستراتيجية على مستوى الأمة ككل. كما أن الانتماء أو "المواطنة" -في هذا الإطار- إنما تقوم في المقام الأول على أساس الإسلام.

وإن انطلقنا من هذه الأرض (أي جزيرة العرب) فليس غريبًا.. إذ نحن من أهلها. والانطلاق من واقعنا القريب أمر طبيعي وضروري، كما أمر الله نبيه ﷺ بقوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء: 214)، في بداية الأمر.

فالتدرج ضرورة عملية، لكنه لا يعني انغلاقًا أو رسم حدود معيّنة. فخطابنا موجّه بطبيعته إلى الأمة كلها، وليس من الضروري أن يستجيب الأقربون أولًا، فقد لا يستجيب معظمهم. ومع ذلك، لا يمنع أن نبدأ بهم ضمن خطابنا الأوسع الذي يشمل الأمة جمعاء في كل مكان على وجه الأرض.

العنف ضد الظلمة:
حق شرعي أم خطر يجب التحذير منه؟

تابعتُ باهتمامٍ في الأيامِ الأخيرةِ [٢] ما أحدثتْهُ ما سُمِّيَ بـ "حركةِ الملثَّمين الأحرار" من جدلٍ وصخبٍ وإرباكٍ، ليس لدى الكيان السعودي وحده، بل ولدى بعضِ الناشطين في الخارج، إلى الحدِّ الذي جعل أحدَهم في البدايةِ يُنشئ مجموعةً على منصة (X) سماها "الملثمون الأحرار"، والتي شارك فيها عددٌ لا بأس به من نشطاءٍ ومدوِّنين، وكنتُ أحد المشاركين فيها.

وبغضِّ النظرِ عن مصداقيةِ تلك الحركةِ وجديةِ أصحابها وأهدافهم، فلستُ هنا بصددِ مناقشةِ ذلك.

استمرَّت تلك المجموعةُ لثلاثةِ أيامٍ تقريبًا، ثم فجأةً حُذِفَتْ بالكاملِ من قبلِ مَن أنشأها. وعندما راجعتُ أسبابَ حذفِه للمجموعةِ التي تزايد عدد أعضائها بشكلٍ ملحوظ،

---

[٢]. كُتِبَ هذا المقالُ تعليقًا على إعلانِ إطلاقِ ما سُمِّيَ بـ«حركةِ الملثمينَ الأحرار»، بتاريخِ ٢١/٠٥/٢٠٢٥م.

ذكر ما نصه: "فتحتُ مجموعةً لدعمِ الفكرةِ، للتعبيرِ عن الرأي بلا مخاطرة، ولتوعيةِ الناسِ بالمخاطرِ المحتملة، ولترشيدِ العملِ، وإبعادهِ عن تصيُّدِ المخابراتِ، أو استغلالهِ من جهاتٍ مشبوهةٍ، أو حساباتٍ فوضويةٍ، أو جماعاتٍ عنيفة"، ونصح متابعيه بأنْ: "لا تدعموا أيَّ نشاطٍ بدونِ قيودٍ، إن كان للنشاطِ قيودٌ واضحةٌ تُلزِمُ أصحابَه بالانضباط، وإلا فضعوا شروطَكم، وهذا ما فعلتُه في المجموعة"، ثم ذكر: "ممنوعٌ الدعوةُ للعنف، ممنوعٌ لكل خطابٍ كراهيةٍ، ممنوعٌ إلحاقُ الضررِ ببلادنا".

وعندما قرأتُ كلامَه هذا وخوفَه مما سمّاه "الدعوة للعنف"، ارتأيتُ أنه لا بد من مناقشةِ فكرةِ العنف التي يُحذِّرُ هو منها دائمًا، دون أن يشير إلى مقصودِه من العنف، أي شكلِ العنف الذي يقصده بالتحديد!

ذلك أن مجردَ التحذيرِ من العنف بإطلاقٍ هكذا، لا يعني في نهايةِ المطافِ سوى اعتزالِ الحياةِ العامةِ، والنضالِ ضد الظلمِ بكلِّ أشكاله، وكلِّ سُبلِ التغييرِ التي تفرض - لا بُد - درجاتٍ وأشكالًا من العنف لا مفرَّ منها. كيف لا؟ والتاريخُ يُخبرنا بأنه لم يوجد أيُّ حراكٍ ثوريٍّ تغييريٍّ نهضويٍّ ضدَّ وضعٍ استبداديٍّ طاغوتيٍّ قائمٍ في مكانٍ ما، دون شكلٍ من أشكالِ العنفِ والشدةِ والعناءِ

والألمِ ودفعِ الثمن، بل الأثمانِ غاليًا... إذ إن العنفَ حتى وإن لم يكن متوقَّعًا، ولا وسيلةً، ولا مطلبًا، ولا مبدأً لدى الثائر، وحتى إن لم يبدأْهُ، فإن النظامَ القائمَ سيعتبرُ كلَّ ثائرٍ ضدَّهُ مصدرَ تهديدٍ له وكيانِه القائمِ على الظلمِ والقهرِ والتخويفِ والقمعِ... وبالتالي، لن يُقابلَهُ بغيرِ العنفِ والمطاردةِ والتضييقِ والقتلِ (المعنويِّ والماديِّ)... وفي هذه الحالةِ، فالعنفُ واقعٌ لا محالةَ، حتى وإن لم يكن صادرًا من الثائرِ ابتداءً.

بل إن فعلَ الثورةِ والاعتراضِ بحدِّ ذاتِه هو شكلٌ من أشكالِ توجيهِ (العنف) - الكامنِ والمتراكمِ نتيجةَ الظلمِ والقهرِ والقمعِ المتطاول - لمَن تسببَ في الوضعِ الظالمِ الجائرِ القاهرِ القائم.

أي أن أيَّ عمليةِ رفضٍ لواقعٍ ظلاميٍّ استبداديٍّ قاهرٍ كافرٍ، هي في حقيقتِها توجيهٌ وتصريفٌ للعنف - الكامنِ نتيجةَ تراكمِ الكبتِ الذي يسببه القمعُ والقهرُ والتهميشُ والإذلالُ المتواصل - باتجاهِ المتسببين في قيامِ وبقاءِ ذلك الواقعِ مستمرًّا. والعنفُ بما فيه من دلالةِ شدةٍ وقسوةٍ وعناءٍ وعداءٍ، لا تخلو منه أيُّ حركةٍ تغييريةٍ ثوريةٍ في العالم... بل هي - دومًا - بحاجةٍ لتلك الحمولةِ من الغضبِ الموجَّه نحو المتسببين به أساسًا.

إن هنالك أشكالًا للعنفِ، ليس كلُّها محلَّ ذمٍّ ودليلَ شرٍّ وخرابٍ، هذا غيرُ صحيح، التاريخُ يثبت ذلك عبر سيرورتِه الطويلة، والواقعُ أيضًا. ولذلك كان القتالُ رغمَ كرهِ النفسِ البشريةِ له" :كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ"، عندما يكون في سبيلِ اللّٰه، أي في سبيلِ نصرةِ الحقِّ والمستضعفين في الأرضِ، ورفعِ الظلمِ والإكراهِ عن العالمين، وردعِ المعتدين والظالمين، فهو محلُّ مدحٍ وثناءٍ ومحمودٌ ومطلوبٌ ومكتوبٌ" :وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ" (البقرة: 216). أمّا إن كان - القتالُ - لغيرِ ذلك، فهو العنفُ المذمومُ الذي نرفضُه تمامًا، أي العنفُ لغرضِ العنف، وهذا هو عينُ العبثِ والظلمِ والفساد في الأرض.

إذن، فالعنفُ الذي هو مذمومٌ بإطلاقٍ ومحرَّمٌ على المسلمين، هو العنفُ لمجرَّدِ العنف (وهذا فسادٌ في الأرض)، أو الموجَّهُ لغيرِ مستحقِّيه، يقولُ الحقُّ جلَّ وعلا:

{وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (190) وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ

وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ۚ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ۚ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (191) فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (192)} إلى قوله: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ انتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} (البقرة: 193).

الملاحظ في الآياتِ أن القتالَ مطلوبٌ، ولكن ليس لذاتِه، وإنما وفق قاعدةٍ عامةٍ واضحةٍ: (ولا تعتدوا)، فالقتالُ ليس للاعتداءِ والابتداء، (الذين يقاتلونكم)، أي هم من بدأوا بالقتال... ثم تُكملُ الآياتُ موجهةً المؤمنين في سياقِ صراعٍ وحربٍ دائرةٍ فُرِضتْ عليهم، بأن: (اقتلوهم حيث ثقفتموهم)، ولاحِظ هنا: (وأخرجوهم من حيث أخرجوكم)، أي إن الذي قام بفعلِ الإخراجِ أولًا ليس المؤمنين، وردُّ المؤمنين عليهم هو حقٌّ واضحٌ لا غبار عليه.

(والفتنة أشد من القتل)؛ فأيُّ حياةٍ تبقى لها قيمةٌ في جوٍّ يُفتن فيه الإنسانُ (بالتعذيبِ والترهيبِ والقمعِ) عن حقِّه في الاختيارِ والعيشِ بحريةٍ واستقلالٍ وكرامةٍ؟ ثم تُكمِلُ الآيةُ لتوضحَ أن المعتدي (والظلمُ أكبرُ اعتداءٍ) يُقاتَل حتى وإن كان عند المسجدِ الحرام، طالما المعتدي هو من بدأ بالقتال. فإن انتهَوا، فإن الله غفورٌ رحيم.

ثم يأتي قوله تعالى: (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله)، فلا إكراهَ ولا قهرَ بفتنةِ الناسِ عن دينهم وحقِّهم في حُريةِ اختيارِ ما يشاؤون. هذا هو الهدفُ والغايةُ من القتال (حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين لله)؛ أن يكونَ الناسُ أحرارًا فيما يختارون ويعتنقون في إطارِ السلامِ والعدلِ والمساواةِ والاحترامِ.

وهنا يأتي الجزءُ الذي نريده، والذي لا يحبُّ كهنةُ السلاطينِ عبيدُ الطواغيتِ سماعَه، ولا لفتَ الأنظارِ إليه، وهو قوله تعالى: (فإن انتهَوا فلا عدوانَ إلا على الظالمين). لا يوجد أوضح من هذه العبارة، والتي تحصر - (إلا: أداةُ حصر) - العدوانَ والعنفَ والقتالَ وتُوجِّهُه نحو الجهةِ التي يكون توجيهُ العنفِ ضدها هو الشكل المحمود والمطلوب والمشروع.

وهو ما نعنيه في كلامنا كلِّه؛ إنها الجهةُ التي يُمثِّلُها الظالمون... (فلا عدوان إلا على الظالمين)، فأينما وُجِدَ الظالمون، جاز قتالُهم والعدوانُ عليهم، بل وبدؤُهم بالعدوانِ أيضًا، حيث إن الظالمَ قد لا يكونُ في أرضِ المسلمين، ولكن في غيرِها، وبذلك يجوزُ قتالُه، معونةً وتحريرًا لمن هم تحت حكمِه ويتعرضون لظلمِه (إن طلبوا المعونة)... {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا} [النساء: 75]. وهذا هو العنفُ المُوجَّهُ الذي نعنيه، أي العنفُ ضد الظالمين المعتدين المفسدين في الأرض.

- {أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ} [الحج: 39].

- {لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا} [النساء: 148]. الجهرُ بالسوءِ جائزٌ لمن يُواجهُ الظلمة، كلِّ الظلمة.

- {فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} [البقرة: 193].

- {وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ} [هود: 113].

لاحظ أن الآية تقول" :الذين ظلموا"، وليس "الظالمين"، وفي ذلك فرقٌ كبيرٌ لمن أمعن النظرَ والتفكير؛ فالظالمُ هو ذاك الذي امتهن الظلمَ حتى صار مشتهرًا به، والتحذيرُ من الركونِ إليه مفروغٌ منه. لكن التحذيرَ والوعيدَ هنا جاء من الركونِ إلى "الذين ظلموا"، أي أولئك الذين

ارتكبوا ظلمًا ما، أيَّ ظلمٍ كان، صغيرًا أو كبيرًا، حتى وإن لم يكونوا من الظالمين قبل ذلك...

فإن ركنّا - والعياذُ بالله - إلى واحدٍ منهم، كان هذا مصيرنا: (فتمسَّكم النارُ وما لكم من دونِ اللهِ من أولياءَ ثم لا تُنصَرون)، فما بالُكم بمن ركنَ إلى الظالمين ودافعَ عنهم وساندهم وأيَّدهم؟!

***

الظلمُ في دينِ اللّٰه تعالى لا تهاونَ فيه مطلقًا، ولا مجاملةَ لأحدٍ فيه، مهما بلغَ من مكانة، ولو كان نبيًّا، بل ولو كان أبو الأنبياءِ وخليلَ الرحمن.

تأمل حين طلب إبراهيمُ عليه السلام من ربِّه: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} [البقرة: 124]. ودلّ هذا أيضًا على أن الإمامةَ ليست بالوراثة.

فإذن؛ المقصودُ من كلِّ هذا التفصيلِ هو بيانُ أنَّ التحذيرَ والتخويفَ من العنفِ بإطلاقٍ، دونَ تحديدِ نوعِ العنفِ الذي ينبغي التحذيرُ منه، وشيطنةَ كلِّ مَن يدعون لرفعِ السلاحِ في وجهِ الظَّلَمةِ والقَتَلةِ، ليس تحذيرًا في

موضعِه الصَّحيح، بل ولا يفيدُ منه سوى الطواغيتِ والقَتَلةِ والمستبدِّين في كلِّ مكان... وآلُ سعود ظَلَمَةٌ قَتَلَةٌ، مُحْتَلُّونَ غَاصِبُونَ، مُحَرِّفُونَ لِدِينِ اللّٰهِ، يَتَوَارَثُونَ البلادَ والعبادَ كَمِلْكِيَّةٍ خَاصَّةٍ لهم، ويَسْتَبِدُّونَ بالأمرِ، ويَحْتَكِرُونَ السُّلُطَاتِ والثَّرَوَاتِ لهم دونًا عن باقي الشَّعب؛ يُحَلِّلُونَ ما حَرَّمَ اللّٰهُ، ويُحَرِّمُونَ ما أَحَلَّ، وأصبحَ واضحًا لدى كلِّ واعٍ بحقيقتِهم، ويَفقهُ نصوصَ القرآنِ، أَنَّهُم مُستَحقُّونَ للقتالِ بكلِّ الوسائلِ المشروعةِ الممكنةِ، وأنَّ تحريرَ جزيرةِ العربِ منهم واجبٌ لا يعلوهُ واجبٌ، وضرورةٌ لا تُدانيها ضرورة... وقد آنَ أوانُ تفكيكِ كيانِهم الغاصبِ، وإخراجِهم من جزيرةِ العربِ... بعدَ الحسابِ العسيرِ الذي سيُواجِهُونَهُ بحولِ اللّٰهِ تعالى وتوفيقِه...

ما يهمُّني الآنَ هو طمأنةُ الشَّبابِ والشَّابَّاتِ في جزيرةِ العربِ بأنَّ الموقفَ الثوريَّ، والعنفَ المُوجَّهَ لمُستَحقِّيهِ (وفي هذه الحالةِ، آل سعود هم المُستَحقُّونَ لتوجيهِ العنفِ وطاقاتِ السُّخْطِ والغَضَبِ ضدَّهُم)، هو موقفٌ إسلاميٌّ قرآنيٌّ لا غُبارَ عليه...

وندعو كلَّ الشَّبابِ الإسلاميِّ الثوريِّ (ذُكورًا وإناثًا) في جزيرةِ العربِ إلى الانخراطِ في العملِ المنظَّمِ، وتحويلِ طاقاتِ الغضبِ والعنفِ الكامنِ إلى الوجهةِ الصَّحيحةِ

والمُستحقّةِ لذلك الكمِّ الهائلِ من الغضبِ المكبوتِ المُتراكِمِ طوالَ قَرْنٍ من الزَّمانِ وأكثرَ.

اختراق السقف السياسي والثقافي:
نحو وعيٍ ثوري ينهض بشعب الجزيرة

لم أعد أتعجّب من جرأة، بل قُلْ: صفاقة ووقاحةِ «المُسعوَدين» عندما يقولون: (آل سعود سيبقون إلى يوم القيامة). ليس فقط لأني مؤمنٌ بأنهم مُشركون بالله، يتّخذون آل سعود آلهةً معه سبحانه وتعالى، لا تُسأل عما تفعل، وكافرون بسُننه الحتميّة؛ فالتغييرُ سُنّةٌ من سُنن الله، والهلاكُ قانونٌ ربّانيٌّ يخضع له كلُّ مخلوق: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ)، ولكن لأنهم أيضًا طُفوليّون في تفكيرهم، سطحيّون، تافهون، وكأنهم استثناءٌ من الشعوب؛ محالٌ أن يجرفهم تيارُ التغيير القادم لا محالة، وقد بدأت إرهاصاته.

أو أنَّ آل سعود غير باقي الطواغيت عبر التاريخ؛ زوالهم مستحيل، أو أنَّ كيانهم هذا مختلفٌ عن كياناتِ الغصبِ والتوريث التي كانت أقوى وأطول عمرًا وفي لحظةٍ ما انهارت وتفككت وزالت واندثرت إلى غير رجعة. يُحاربون

كلَّ صوتٍ حرٍّ يصدع بقولِ الحقيقة، لا يخشى إلا اللّٰه وحده.

ماذا هم يُريدون بالضبط؟ هذا سؤالٌ ينبغي علينا طرحُه، وعليهم هم الإجابةُ عليه. وإذا كنّا نحن قد أجبنا على هذا السؤال في كتابنا (نحو دولة مدنية شورية جمهورية اتحادية في جزيرة العرب؛ رؤية للإصلاح والتغيير السياسي في ضوء المبادئ الإسلامية)، وأجملنا أسباب معارضتنا لآل سعود وكيانهم السياسي، فإنّ «المُسعوَدين» مدعوون لأن يدلوا هم بإجابتهم على السؤال نفسه: ماذا تريدون بالضبط؟ والإجابة غالبًا لن تخرج عن كونهم راضين بواقعهم التعيس؛ واقع السادة (آل سعود) والعبيد (المُسعوَدين).

ولكن، هل هذا هو رأيُ كلِّ جماهير شعبِنا في جزيرة العرب؟ مُحال.

حتى وإن كان عددُ «المُسعوَدين» غير قليل، فإنّ الأحرارَ موجودون، وهم في ازديادٍ مستمرٍّ، ومن الظلم أن نعمّم على كلّ شعبنا بأنهم عبيدٌ ساقطون سَفَلة؛ هذا حَيْفٌ غير مقبول. بل، هناك أحرارٌ، وإن كانوا صامتين الآن، ولكنهم موجودون. ونحن، دورُنا استنهاضُهم ودفعُهم إلى

الأمام خطواتٍ بعيدة، والرقيُّ بسقفهم السياسيّ والثقافيّ، بل التخلّص من أيّ سقفٍ وأيّ حدٍّ أمام السعي لنهضةِ شعبنا وأمّتنا.

أي إننا لا نقبلُ مطلقًا أن يقول البعض: (نحن لسنا ضدّ الكيان السعوديّ من أساسه، وإنّما الإشكال متعلّق ببعض الرموز والشخصيات كابن سلمان ومَن معه، أو أنّ آل سعود غير مستحقّين للقتال والمقاومة، رغم كونهم غاصبين معتدين فاقدين لكلّ شرعيّة، يحكمون بغير ما أنزل الله، وقد قامت البراهين على ذلك؛ أي على عدم شرعيّتهم وعلى استحقاقهم للقتال، فهم معتدون، محتلّون، غاصبون، متغلّبون). فهذا تفكيرُ عبيدٍ، نحن لا نلتفت إليه ولا نوليه أيّ احترامٍ أو أهميّة، إذ إننا نعتبر كلَّ أميرٍ من آل سعود مساويًا لكلّ الأسرة. ذلك أنّه مستحيلٌ أصلًا أن تُميّز بين أميرٍ منهم وبين باقي الأسرة، إلا إن لم يعُد ذلك الأمير (العنصر) منهم أميرًا، وصاحبَ سموّ، وله ملايينُ المخصّصات بغير وجهِ حقٍّ من أموالِ شعبِنا المنهوبة.

فنحن لا نُغلق الباب أمام أحدٍ ابتُلي بأن وُلِدَ لأبٍ من آل سعود، مطلقًا (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ)؛ وإنّما نقول إنّ ذلك الشخص منهم، وهو مساوٍ لكلّ الأسرة، حتى يُعلن توبته بحقٍّ، فيُعيد الثروات المنهوبة، ويُجَرَّد من صفة (أمير،

صاحب سموّ)، ويُبدي استعداده للخضوع للمحاسبة الشعبيّة، حتى يتطهّر من كلّ هللةٍ أخذها بغير وجهِ حقّ، أو عقارٍ، أو سيارةٍ، أو أتفه وأقلّ شيءٍ، حتى الملابس التي يرتديها، وكلّ ما حصل عليه - فقط - لأنّه أميرٌ من هذه الأسرةِ الغاصبة البغيضة.

يعني، عندما يُصبح الفرد من آل سعود ليس منهم، ويُعلن براءته منهم، ويخضع للحساب الشعبيّ، فتُعاد الحقوقُ لأصحابها وخزينةِ الشعب، ويُرجع هو لما قبل أن يُولد؛ ولكنّه، كذلك، قد يكون متورّطًا في الدماء، وهذه لا مفرَّ من عقوبة الإعدام عليها، أو الاعتداء على الأعراض، أو الاستعباد، وهذه كلّها ممارساتٌ تكاد تكون طبيعيّة داخل أسرة آل سعود. فعندما يمرّ بكلّ هذه المراحل من التطهّر والحساب العسير، ويُجَرّد من كلّ الألقاب والصفات الشركيّة الكفريّة، ويُسلم ويعود إنسانًا كغيره من أبناء وبنات الشعب؛ عند ذلك، نحن لا نرفضه، ونعدّه واحدًا من الناس، يُعامل كأيّ فردٍ من الشعب؛ لا يُعتدى عليه، وحقوقه الآدميّة محفوظة. وهذا هو عينُ العدل.

إذن، نحن مدعوون لأن نرتقي بسقف الناس سياسيًّا وثقافيًّا، بل أن نَخترقَ كلّ السقوف والحدود، ساعين نحو المساواة والحريّة والشورى والكرامة والعدالة؛ نحو الدولة

المدنيّة الشوريّة الجمهوريّة الاتحاديّة (دولة الإسلام)، التي كلّ الناس فيها متساوون في الحقوق والواجبات وأمام القانون؛ لا سادةَ ولا عبيد، وإنّما مسلمون أحرار، انتماؤهم فقط للإسلام، بما هو أرقى وأسمى وأجلّ وأعظم إطارٍ للقيم، التي لا يقوم مجتمعٌ إنسانيٌّ في الوجود بدونها، ولا حياةَ إنسانيّة تُوجد بغير وجودها.

ذلك أنّنا نعتبر أنّ الانتماء الوحيد في الدولة المدنيّة الشوريّة الاتحاديّة في جزيرة العرب، أو الجمهوريّة الإسلاميّة في الجزيرة العربية، هو للإسلام وقِيَمه وتعاليمه ومبادئه وشريعته وحسب. ذلك هو الانتماء الوحيد، الذي يُعطي الإنسانَ هويّته الإنسانيّة العالميّة الأُمَميّة. وأمّا غير ذلك من هويّاتٍ قطريّةٍ (أيًّا كانت) وغيرها، فلا يُلتفت إليها؛ فالإسلام جاء ليصهرَ كلّ الاختلافات والهويّات ويهذّبها في بوتقة الإسلام (الهوية الإنسانية الجامعة)، ولا ليُلغيَها طبعًا، وإنما جعلها وسيلةً فقط للتعارف، الذي يؤدّي بدوره كما يُفترض إلى التعايش، والتعاون، والترقّي. وتلك من آيات الله.

ولنحذر من دعوات «المُسعوَدين» في المعارضة (أي: المعارضة المسعودة، التي لم تتحرّر من أسر العبوديّة وهوية المحتلّ الغاصب بعد)، التي لا تكفّ عن أن تنحطَّ بوعي

الناس وهممهم وطموحاتهم إلى الحدّ الذي يجعلهم غير مميّزين بين الحقّ والباطل، فيُلبِسون على الناس، ويخلطون حقًّا بباطلٍ، ليجعلوهم خاضعين خانعين لهذا الكيان السعوديّ الغاصب، يُخوّفونهم من المستقبل، وأن لا حياة بغير آل سعود، حتى يجعلوهم آلهةً تُعبد من دون الله!

حيث يبدو، لمن يطّلع على آراء هذه «المعارضة المسعودة»، أنّها لا تريد في نهاية المطاف غير المحافظة على آل سعود لأطولِ فترةٍ زمنيّةٍ ممكنة. ولا أدلّ على ذلك من واقعهم الحاليّ المُقزّز، ففي كلّ مرّة يغضب فيها الشعب، فيرتقي بطموحاته، ويرتفع سقف مطالبه، تجدهم يسعون جاهدين لتثبيطه، وامتصاص غضبه، وإخماد أيّ روحٍ ثوريّةٍ متحرّرةٍ فيه.

فمثلًا، يتحمّس الناس فيقولون: (الموت لآل سعود، والشعب يُريد إسقاطهم كلّهم)، فلا نجدهم إلا يُردّدون: (ابن سلمان هو المشكلة فقط، ونريد أحمد بن عبد العزيز ملكًا، وبن نايف وليًّا للعهد...الخ). فيُصعق الناس من ذلك، ويُحبطون؛ فإذا كانت هذه هي من يُسمّى بـ"المعارضة"، فكيف يا تُرى السبيل إلى التغيير؟!

غير أنّنا نؤكّد أنّ هذه هي المعارضة المسعودة، وليست المعارضة المسلمة الحرّة، التي كفرت بآل سعود وكيانهم الغاصب بكامله. وهذا ما نحن نحاول أن نُبيّنه، رغم سيطرة "المعارضة المسعودة" على المشهد الإعلاميّ، نظرًا لقدرتهم الماليّة التي تمكّنهم من الانتشار بشكلٍ أكبر على وسائل التواصل وفي الصحف؛ فهم قابلون للشراء، ومَن يدفع لهم يُوجّههم حيثما أراد.

ونحن، لأننا لسنا كذلك، لا نزال نحارب أملاً أن يصل صوتنا إلى جماهير شعبنا وأمتنا، ومؤمنون بأن ذلك سيحدث بعونه تعالى وإن طال الأمد.

كيف السبيل إلى التغيير؟ هذا سائلٌ يسأل، محاولًا إيجادَ الإجابة، إجابةً شافية... وهو قطعًا سؤالٌ غايةٌ في الأهمية، وقد كنا نتمنّى أن يكون السعي للإجابة عليه هو الهمَّ الذي يُحرّك كل العاملين والساعين للتغيير الشامل في جزيرة العرب. السؤالُ كبير، وجوابهُ المفصّل بحاجةٍ إلى بسطٍ في صفحاتٍ كثيرة، غير أنّنا هنا سنحاول أن نسلّط بعض الضوء على بعض الجوانب المهمّة التي سترشدنا إلى سبيل التغيير، أو لنقل: تُمهد طريق التغيير أمامنا.

أولًا: ما التغيير الذي نتحدث عنه؟

هذا أول ما ينبغي الإجابة عليه، إذ إنّ مفردة »التغيير« عندما نطلقها هكذا بلا تضمين أو تعريف، تكون قابلةً لوجهي التغيير: السلبي والإيجابي. ونحن - بطبيعة الحال - همُّنا هو التغيير الإيجابي، أي: إنّ الواقع الحالي سلبي، ونريد أن ننتقل منه إلى وضعٍ إيجابي، لذلك نحتاج إلى معرفة ماهيّة ذلك التغيير المرجوّ، والذي نسعى إلى تحقيقه

بكل الطرق المشروعة الممكنة (نعني بالمشروعة: أي التي لا تتعارض مع حدود الله أو تقع في محرّماته).

والتغيير يحمل في جوهره دلالةً جذريّة، ومعنى الكلمة العام هو التحوّل من حالٍ إلى حال، أو من صورةٍ إلى أخرى، أو من وضعٍ إلى وضعٍ مختلف، وهي تشمل معنى الاستبدال؛ كاستبدال وضعٍ بآخر، أو نظامٍ بغيره، وهكذا.

ولما كان هذا معنى الكلمة ومشتملاتها، قادنا ذلك إلى أن الحديث هنا ليس عن ما اصطلح عليه بـ«الإصلاح» (رغم أنّ اصطلاحهم هذا خاطئ)، فالإصلاح يشمل التغيير، والتغيير نحو الأحسن والأصلح هو إصلاح كذلك (نعني بـ«نحو الأحسن والأصلح»: أي نحو العدالة، الشورى، الحرية، المساواة، أي - باختصار - الحكم بشرع الله، الذي هو صالحٌ لعموم الإنسان في كل زمانٍ ومكان، والذي لا ينتج عنه غير الإحسان والإتقان والتكريم لبني الإنسان، والازدهار والنماء والنهضة على كل الأصعدة ومختلف المجالات).

إذن، التغيير نحو الأحسن والأصلح هو إصلاح، والإصلاح يشمل التغيير نحو الأحسن والأصلح. إلا أنّ دعاة ترقيع الواقع صوّروا »الإصلاح« على غير معناه،

فنجدهم يركّزون دومًا على السطوح، والوجوه، والرموز، وما شابه ذلك ممّا لا يغوص إلى جذور المشكلات والأزمات.

على أيّ حال؛ التغيير الذي نعنيه هو غوصٌ في أعماق واقعنا وأنفسنا، هو سعيٌ نحو اكتشاف جذور المشكلات وعلاجها. والعلاج لا يمكن أن يتم بالتغاضي وتجاهل حقيقة المرض، أي: العلاج بطبيعته ينبغي أن يكون جذريًا لا تسكينيًا أو تخديريًا؛ لأنّه حينئذٍ لا يعود اسمه »علاج«، وإنما "مسكّنٌ" للمرض، وعجزٌ عن مواجهته.

إذن؛ فالتغيير يجب أن يكون نحو الأحسن والأصلح دائمًا وباستمرار، وأن يكون جذريًا؛ أي: تغيير الحال بكامله ممّا هو عليه إلى حالٍ أحسن، وأن يكون ذلك التغيير دائمًا ومستمرًا.

هنا تبدأ ماهيّة التغيير الذي نعنيه تتّضح أكثر فأكثر. ثمّ إنّ هذا التغيير شاملٌ، متعدّدُ الأبعاد والمجالات؛ فلا يترك مجالًا لا يشمله، ولا بُعدًا في الواقع إلا ويطرقه. وعليه، يكون مقصودُنا بالتغيير غير ذي حدودٍ في الواقع، أي بمعنى أنّه يشمل الواقع بكامله، والمجتمع بتنوّعه، والفرد على صعيد شخصيّته، ونفسيّته، وهويّته، وفكره، ونظرته

للحياة والمعاد، والكون من حوله، وتعامله مع أخيه الإنسان بشكلٍ عام...

والواقع السياسي مع، وقبل، وبعد ذلك كلّه؛ إذ إنّه هو انعكاسٌ لتغيير بنية المجتمع، والمجتمع انعكاسٌ لشكل الحكم والنظام السياسي في بلدٍ ما، وهي - إن صحّ التعبير - علاقةٌ جدليّة، كلّ جانبٍ فيها يؤثّر في الآخر سلبًا أو إيجابًا؛ فكما تكونوا يُولّى عليكم.

ولكن، أيضًا، شكل النظام السياسي ينعكس على شكل العلاقات في المجتمع، وعلى بنيته بكامله، وحتى أخلاقه، ونفسيّته، وتعامله مع نفسه وغيره... أي: ليس التأثير من جانبٍ واحدٍ في هذه العلاقة، وإنما كلا الجانبين فاعلان ومفعولان، يؤثّران في بعضهما، ويتأثّران ببعضهما. وتغيير أحدهما سينعكس - لا محالة - على الآخر، غير أنّ الاختلاف كان دومًا بين حاملي همّ التغيير هو: أيّ الطرفين نبدأ به؟

أي: هل نبدأ بالمجتمع، أم بالنظام الحاكم أو السلطة؟

غير أنّي أنا لا أرى الأمر كذلك، فالتغيير بطبيعته لا يستثني طرفًا، ولا يُقدّم طرفًا على الآخر. أي بمعنى: التغيير شامل، وينبغي ألّا يكون إلا كذلك؛ أي: شاملًا، مستوعبًا

كل المستويات والمجالات والأطراف. وعليه، فلا تكون حينها محتارًا: أي طرفٍ يجب تغييره أولًا؟ هذا غير صواب. وإنّما التغيير يعني العمل على كلّ الجهات، فيكون همّ المصلح وداعية التغيير منصبًا على كل جوانب الواقع. وهذا يجعله - بالضرورة، أو هو يستلزم منه - أن يكون شموليًّا في تفكيره، مستوعبًا للواقع ومتغيّراته، واعيًا بأهمّية كلّ جانب، وكلّ طرف، في عمليّة التغيير...

إذن؛ قرّرنا أن التغيير هو: إيجابي، أي ما يقود نحو الأحسن، وهو جذري، وشامل، ومستوعب للواقع، ولا يُغفل طرفًا على حساب الآخر، ولا يُقدّم أحدهما على الآخر، ولا يستثني جانبًا من جوانب الواقع، التي لا يُكتب للتغيير إنجازٌ دونها...

هذه إذن هي ماهيّة التغيير الذي نعنيه، وقلنا: هذا كلّه مشمول - بطبيعة الحال - في مفهوم »الإصلاح الحقيقي«، أي: ما يقود بالمجتمع والأمّة نحو الأحسن والأفضل والأصلح والأرقى في كل جوانب حياتها المختلفة والمتعدّدة، ويقرّبها أكثر فأكثر من مقاصد الشرع وقيمه. فإذا نحن فهمنا هذا المعنى المقصود للتغيير، سهل بعد ذلك التعرّف إلى السبيل المؤدّية إليه.

أي: إنّه إذا كنّا اتّفقنا على أن التغيير - أوّلًا - ضرورة، وأنّه شامل، جذري، مستوعب لكلّ جوانب الواقع، عند ذلك سنبدأ بالبحث عن المنهج الذي يكون قادرًا على التعامل مع الواقع بكلّ جوانبه وتفاصيله وأبعاده. ونحن نؤمن بأنّ المنهج الوحيد القادر على اشتمال الواقع بكلّ أبعاده ومجالاته، والإنسان بمختلف أمزجته وتقلباته، وأسرار نفسه وسلوكه، هو المنهج الإسلامي، المنطلق - أوّلًا وأساسًا - من كتاب ربّ العالمين، الذي هو هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ، والذي هو هدى ورحمة لقوم يؤمنون...

وهذا هو الطريق الصحيح القويم للتغيير الذي نعنيه ونأمل؛ تغيير يُعيد لكتاب الله مكانته في القلوب والواقع، تغيير يتأسّى بهدي النبي الخاتم صلوات ربي عليه وسلامه وتبريكاته، تغيير أساسه المساواة والكرامة والعدل والإحسان لكل بني البشر، تغيير جوهره الحريّة والشورى في الأمر (مطلق الأمر)، تغيير لا يُهادن مستبدًا، ولا ظالمًا، ولا محتلًا، ولا معتديًا، ولا غاصبًا، تغيير يعترف بالمرأة [3] ووجودها وكيانها ودورها، تغيير لا يُبقي احتكارًا للملك العام

---

[3]. وقد صدرَ لنا في هذا الباب، بفضلِ اللهِ تعالى، كتابٌ بعنوان: "المرأة المسلمة"، طَرَقَ مُعظمَ وأهمَّ ما يتعلَّق بالمرأةِ المسلمةِ من قضايا وتحديات. وهو منشورٌ ومُتاحٌ للجميع، لمن أرادَ الاطلاعَ عليه.

من سلطانٍ وثرواتٍ ومال، تغيير يُحارب الربا والفقر (والتفقير)، والبطالة (والتعطيل)، والجوع (والتجويع)، والفساد (والإفساد)، ويَنهض بالإنسان المسلم، ويَردّ له كرامته، وحريته، واستقلاله، وهويّته التي انتُزعت منه؛ هويّة الإسلام، الإطار القيميّ والأخلاقيّ والتشريعيّ الأعظم في هذا الوجود بأكمله...

فهل يعرف الإنسان، وما يصلح للإنسان، غير أو أفضل من خالق الإنسان؟؟

إذن؛ هذا هو سبيلنا وطريقنا للتغيير الذي نسعى إليه: كتاب الله وأوامره وتعاليمه وشريعته ومنهجه، وأسوتنا محمدٌ الخاتميُّ صلوات الله وسلامه عليه. هذا منهجُنا، وكلُّ المؤمنين، قبل التغيير، وأثناء السعي للتغيير، وبعد تحقّق التغيير، وإلى أن يرث الله الأرضَ ومن عليها...

فإذا كان الأمر كذلك، أي: إذا كان التغيير الذي نعنيه شاملًا، وجذريًا، وإيجابيًا، ومستوعبًا للواقع والإنسان بكلّ أبعادهما، وإذا كان السبيل إلى ذلك التغيير هو المنهج القويم، أي: كتاب الله، ثم تأسّينا بنبيّه الخاتم، الذي كان قرآنًا يمشي على الأرض، وإذا كان ذلك المنهج هو

سلاحنا ووسيلتنا وغايتنا، أي: هو قبل التغيير وأثناءه وبعده، وإلى أن نلقى المولى جلّ جلاله...

إذا كان الأمر كذلك، فإنّ هذا المنهج الإسلاميّ القرآنيّ المحمديّ يَحتم علينا الجرأة في الصدع بالحقّ، ومواجهة المستبدّين والمفسدين وكلّ الظالمين، وهو يَحتم علينا ألّا نقبل بأيّ شكلٍ للتغيير الذي نسعى إليه، يكون فيه ما يُخالف أو يُعارض أو لا يتّفق مع شرع الله وتعاليمه وأوامره في كتابه العزيز.

وهنا لا يفوتنا أن نشير إلى أنّ أيّ نظامٍ وراثيّ (ملكيّ، سلطانيّ، أميريّ، إمبراطوريّ، سمه ما شئت) يتوارث البلادَ والعباد، هو قطعًا غير شرعيّ، أي: غير إسلاميّ، أي: إنّه باطل، ولو كان دستوريًا، فالدستور لا يجعل الباطل حقًّا.

أي: حتى وإن أقرّ ورضي الناسُ بنظام حكمٍ وراثيٍّ يُبقي على أسرةٍ ما فوقهم (أسرة ملكيّة)، فإنّ ذلك ممّا لا يُقرّه الإسلام البتّة، وقد كان لنا بحثٌ مطوّل في هذا الموضوع، في كتابنا المنشور: »مفهوم المُلك في القرآن؛ بين التمكين المشروط المؤقّت، والتمليك المطلق الدائم«.

لذلك، على من يدّعون حمل همّ الإصلاح والتغيير أن ينتهوا عن ترويجهم لما يُسمّى بـ"الملكية الدستورية" في

جزيرة العرب، باعتبارها خطوةً في طريق الإصلاح التدريجي؛ فهذا ضحكٌ على الذقون، ولا علاقة لذلك بالتدرّج في الإصلاح. فالقضية إمّا حقٌّ أو باطل، أي: إمّا أن يكون الأمر شورى بين الناس، أو يكون وراثةً في فئةٍ أو أسرةٍ من الناس. لا تدرّج ولا توسط بين هذين الأمرين: شورى أو توريث، مساواة بين الناس أو إبقاءٌ لفئةٍ ما فوق بقية الناس.

إنّ التغيير الذي نسعى إليه، والمنهج الذي نسير عليه، ليَحتم علينا رفضَ كلّ الوراثيّات، ورفض كلّ احتكارٍ للملك العام من مالٍ وسلطان، ورفض الربا والاستغلال، والاعتداء على عيش الناس وحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم، ورفض كلّ تشريعٍ لمحرمٍ في كتاب الله، أو التنكّر لأحكامه وتشريعاته...

ختامًا

هذه محاولةٌ لتسليط الضوء على ما ينبغي تسليط الضوء عليه، لنُمهد بذلك السبيل الحقيقي للتغيير الحقيقي، الذي يُخرج جيلًا مسلمًا، حرًّا، واعيًا، جديرًا بحمل مسؤوليّة النهضة الإسلاميّة القادمة، واستئناف مسيرة (العدل الإسلامي)، الذي ابتدأه النبيُّ الخاتم الرحمة، والذي العالم بأسره في أمسّ الحاجة إليه في هذا العصر، وكلِّ عصر...

سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ،
وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ،
وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ

•••

تم بحمد الله.